الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتطوير الموارد الطبيعية غير الخشبية

□□□□□ □□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□ □□□□□□□

الجمهورية الغابونية وزارة المياه والغابات الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل من أجل تطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون ديسمبر 2102

-- 1 من 86 --

-- 2 من 86 --

ادتسملا ةرادإلا لالخ نم ايقيرفإ طسو يف يئاذغلا نمألا زيزعت □ □□□□ 441□ □□□□□□□□□
للمنتجات الغابية غير الخشبية □ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل من أجل تطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في الجمهورية الغابونية بواسطة : ناتالي نيار إيسيم1، إستيلا بوانغا2 وكريستيان نوتوتوم3 بالتعاون مع : لويس ألان ماكاي نديبي4 وديانا نديادي بورو ب5 تحت إشراف :
أوسينيو ندو6 تمت الموافقة عليها في 80 أغسطس 71102 مشروع ممول من قبل ديسمبر 2102 1 مستشارة رئيسية 2 مستشارة مسؤولة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية 3 مستشار مسؤول عن تقنيات الإدارة المستدامة لموارد
ع ةلوؤسم ةراشتسم 5 نوباغلا يف □ □□□ 441□ □□□□□□□□□ ينطولا عورشملا قسنم 4 □□□□□
بروتوكول ناغويا في الاعتبار في □□□□□□□□□□□ 6 منسق إقليمي لمشروع
شرو لالخ اهب ءالدإلا مت يتلا تاقيلعتلا نمضتت ةيلاحلا ةخسنلا 7 □ □□□□ 441□ □□□□□□□□□
العمل حول مكانة □□□□□ في تنفيذ بروتوكول ناغويا في الغابون التي عقدت في 5 و6 يونيو 2102.

-- 3 من 86 --

تم إعداد هذه الوثيقة الاستراتيجية بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة □الفاو □ في إطار مشروع
ادتسملا ةرادإلا لالخ نم ايقيرفإ طسو يف يئاذغلا نمألا زيزعت □ لوح □□□□ 441□ □□□□□□□□□
للمنتجات الغابية غير الخشبية □□□□□□□□ والدعم المالي من وزارة الزراعة والغذاء وحماية المستهلك الفيدرالية الألمانية.

إن الأسماء المستخدمة في هذه المنشورة وعرض البيانات الواردة فيها لا تعني من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة □الفاو □ أي موقف بشأن الوضع القانوني للدول أو الأراضي أو المدن أو المناطق، أو سلطاتها، أو بشأن حدودها أو حدودها. تعبر الوثيقة عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة □الفاو □.

-- 4 من 86 --

1 فهرس المحتويات فهرس المحتويات 1
الملخص .... 4 الاختصارات
.... 5 المقدمة السياقية للغابون
.... 6 1. الإطار السياسي
.... 9 1.1. رسالة السياسة العامة لقطاعات
الغابات، الصيد، تربية الأحياء المائية، المناطق المحمية، البيئة والتكوين □ خطة استراتيجية الغابون الناشئ □ خطة الغابات □ خطة الزراعة □.
.... 9 2.1. استراتيجية تطوير قطاع الغابات:
المساهمة في الوثيقة الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر □□□□□□□-2□.. 01 3.1. الوثيقة
الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر □□□□□□□□ .. 01 4.1. ركيزة □الغابون الأخضر □
.... 11 5.1. خطة التقارب لـ □□□□□□□□□
.... 21 6.1. تحليل أخذ □□□□□ في الاعتبار في الإطار السياسي
.... 21 2. الإطار المؤسسي لـ □□□□□
.... 31 1.2. الإدارات □ المنظمات
.... 31 1.1.2. الإدارة
الغابية.. 31 2.1.2.
إدارات □ منظمات أخرى .... 51 1.2.1.2. على مستوى استغلال
ظفحلا □ ليوحتلا : □□□ لوح ثاحبألا .2.1.2.2 15.. □□□□

....3.2.1.2 71. تسويق
....3.1.2 81. اللجنة الاستشارية الوطنية لـ
....4.1.2 81. شركات
الغابات...2.2 91. تحليل الإطار
المؤسسي.. 3 91. الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم
حئاوللا .3.1 21 ....
.3.1.1 21 ....
اللوائح الغابية ....1.1.1.3 12. أهداف الإدارة المستدامة
....2.1.1.3 12. المحاور الرئيسية
....3.1.1.3 12. القوانين
الغابية والمراسيم ....4.1.1.3 12. نصوص تطبيق القانون
الغابي...2.1.3 32. اللوائح المتعلقة بالحدائق الوطنية
....3.1.3 42. القانون المتعلق بالبيئة
....2.3 42. تحليل الإطار القانوني والتنظيمي
.... 4 52. إطار الإدارة المستدامة لـ
.... 1.4 72. السياق
.... 2.4 72. القيود
.... 1.2.4 72. القيود المتعلقة بمعرفة
المورد
....2.2.4 72. القيود المتعلقة بإدارة المورد
....3.4 82. المزايا
.... 1.3.4 82. المزايا المتعلقة بمعرفة
المورد ....2.3.4 82. المزايا المتعلقة بالإدارة المستدامة لـ
29...
-- 5 من 86 --
2 3.3.4. المزايا المتعلقة بتحويل ....4.4 92. مسارات لوضع
الاستراتيجية الوطنية .... 1.4.4 92. تنظيم الوصول إلى المورد
....2.4.4 92. تنظيم نشر تقنيات
والسحب ....3.4.4 92. أخذ لـ في الاعتبار
....4.4.4 03. التدابير الواجب اتخاذها من أجل إدارة مستدامة لمورد
..................5.4.4 13. التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق استغلال مستدام لـ ....6.4.4 23.
تايجيتارتسا .4.4.7 32 .... تاباغلل ةمادتسملا ةرادإلا يف
الإدارة المستدامة لـ ودمجها في المخططات العامة لإدارة الغابات
....5 23. الإطار الاجتماعي
والاقتصادي.. 1.5 43. السياق
.... 2.5 43. القيود والفرص
....
1.2.5 63. القيود المتعلقة بتسويق الغذائية ....2.2.5 63. القيود المتعلقة
بالتحويل ....3.2.5 63. نكومو
.5.2.3.1 37...
القيود...2.3.2.5 73. الفرص
....4.2.5 73. أوديك
.5.2.4.1 38...
القيود...2.4.2.5 83. الفرص

5.2.5. ميغافرينوم ماكروستاشيوم 83.....
5.2.5.38 .....
2.5.2.5. الفرص 83.....القيود
6.2.5. رافيا 93.....
5.2.6.1. 39.....
2.6.2.5. الفرص 93.....القيود
7.2.5. راتنج الأوكوم 93.....
5.2.7.1. 40.....
2.7.2.5. الفرص 04.....القيود
6. الاستراتيجية الوطنية لتطوير 04.....
1.6. الرؤية 14 .....
2.6. المبادئ الأساسية 24 .....
3.6. الهدف الاستراتيجي 24 .....
1.3.6. الهدف العام 24 .....
2.3.6. هدف التنمية 24.....
6.4. 43.....
المحاور الاستراتيجية ..... 1.4.6. المحور الاستراتيجي 34
الأول: تعزيز المعرفة حول والتقنيات الإدارة المستدامة المرتبطة باستغلالها
1.1.4.6. السياق والتبرير 34.....
2.1.4.6. الهدف التشغيلي 34.....
3.1.4.6. النتائج المتوقعة 44.....
2.4.6. المحور الاستراتيجي الثاني: وضع وتنفيذ 44.....
الإطار المؤسسي والتنظيمي المحدد لقطاع .....
-- 6 من 86 --
1.2.4.6. السياق والمبررات 3 .....
2.2.4.6. الأهداف التشغيلية 44.....
3.2.4.6. النتائج المتوقعة 44.....
3.4.6. المحور 54.....
الاستراتيجي الثالث: التشخيص الاقتصادي والسيطرة على تتبع سلاسل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية
1.3.4.6. السياق والمبررات 54.....
2.3.4.6. الهدف التشغيلي 54.....
3.3.4.6. النتائج المتوقعة 54.....
4.4.6. المحور الاستراتيجي الرابع: تعزيز القدرات 54.....
المؤسسية والبشرية لتنمية قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية
1.4.4.6. السياق والمبررات 54.....
2.4.4.6. الهدف التشغيلي 54.....
3.4.4.6. النتائج المتوقعة 64.....
5.4.6. المحور الاستراتيجي الخامس: إنشاء مناخ ملائم 64.....
للاستثمارات الجديدة في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية .....
1.5.4.6. السياق والمبررات
2.5.4.6. الأهداف التشغيلية 64.....
3.5.4.6. النتائج المتوقعة 74.....
7. الجدول الزمني للاستراتيجية 74.....
8. خطة عمل الاستراتيجية 84 .....
05 الخاتمة .....

06 المراجع .....
62 .....

4 الملخص يتكون هذا الوثيقة من ثلاثة أجزاء رئيسية. الجزء الأول يقدم تقييمًا تشخيصيًا لمختلف جوانب قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون. الجزء الثاني هو الاستراتيجية الوطنية مع عرض للمحاور الاستراتيجية التي يجب تطويرها وتفصيل النتائج التي يجب تحقيقها. الجزء الثالث هو خطة العمل التي تحدد الأنشطة التي يجب تنفيذها لتحقيق هدف الاستراتيجية. لقد

التزمت الغابون بالتزامات سياسية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، لتطوير المنتجات الغابية الأخرى غير الخشبية □□□□□□. تظهر هذه الالتزامات إرادة الغابون في تطوير هذا القطاع، ولكن لم يتم إعطاء أي توجيه حقيقي. في الغابون، تُستخدم تسميات □□□□□ و □□□□ بشكل شائع وتشير إلى نفس الشيء؛ كما أن المرسوم الصادر في عام 4002 يتحدث عن □□□□□ والمرسوم الصادر في

عام 8002 يذكر مصطلح □□□□. على المستوى المؤسسي، تم إنشاء وتأسيس إدارة مسؤولة عن □□□□□ في عام 1102 داخل الإدارة الغابية. لضمان التشاور بين الفاعلين المعنيين في قطاع □□□□، تم إنشاء لجنة استشارية وطنية حول هذه المنتجات □□□□-□□□□□. والآن يجب توفير الوسائل لهذه الهياكل المختلفة لضمان عملها ونشاطها. على المستوى التنظيمي، تحتوي النصوص المختلفة المتعلقة

بالغابات والحدائق الوطنية على أحكام تهدف إلى أخذ مصلحة السكان في الاعتبار في إطار حقوق الاستخدام التقليدية. تم إدراج حقوق الاستخدام الاقتصادية منذ عام 8002، مما يسمح للمجتمعات بتسويق كميات صغيرة من □□□□؛ وهو ما يمثل ابتكارًا مهمًا. في سياق رغبة البلاد في ضمان مساهمة هذه المنتجات في الاقتصاد المحلي والوطني، يتضح أن الإطار التنظيمي يجب أن يتم

مراجعته □ تكملته بالضرورة. أظهرت تحليل إدارة المورد قيودًا ونقاط قوة تتعلق بمعرفته، والوصول إليه، وتحويله، ونشر تقنيات الحصاد. وينطبق الشيء نفسه على تقديم الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي تم تقديم القيود والنقاط القوية فيه لخمس منتجات □□□□ تم تحديدها كمنتجات رئيسية. تقدم الاستراتيجية الوطنية بشأن □□□□، التي تشكل الجزء الثاني من هذه الوثيقة، خمسة

محاور استراتيجية تتعلق بـ □□ تعزيز المعرفة حول □□□□ والتقنيات المرتبطة بإدارتها المستدامة، □□□ إعداد وتنفيذ الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بقطاع □□□□، □□□□ التشخيص الاقتصادي والسيطرة على تتبع سلاسل قطاع ءالم خانم ءاشنإ □□ و ، □□□□ عاطق ةيمنتل ةيرشبلاو ةيسسؤملا تاردقلا زيزعت □□□ و □□□□ للاستثمارات في القطاع. في الجزء الثالث، توجد خطة عمل مرتبطة بكل

محور استراتيجي تكمل الاستراتيجية الوطنية وتقترح جدول زمني لتنفيذ الأنشطة المحددة لفترة خمس سنوات.

ختصارات □□□: اللجنة الاستشارية الوطنية حول □□□□□□□□□□□□□: المركز الوطني للبحوث العلمية والتكنولوجية يقيرفإ طسو تاباغ ةنجل : □□□□□□□□ ليفسنارف يف ةيبطلا ثوحبلل يلودلا زكرملا : □□□□□ رجلا ةرادإ : □□□□□ تاباغلاو هايملل ةمعلا ةرادإلا : □□□□ ةلودلل ميئادلا يباغلا لاجملا : □□□□ والتخطيط، وتجديد الغابات □□□□□: الوثيقة الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر

: □□□□ ةيديلقتلا ةيودألا دهعم : □□□□□□□□□□ ةعارزلاو ةيذغألل ةدحتملا ممألا ةمظنم : □□□ البحوث الزراعية والغابية □□□□: معهد البحث في البيئة الاستوائية □□□: وزارة المياه والغابات □□□: منظمة غير حكومية □□□ ةيبشخلا ريغ ةيباغلا تاجتنملا : □□□□ ةيبشخلا ريغ ىرخألا ةيباغلا تاجتنملا : □□□□□ الناتج المحلي الإجمالي □□□: الشركات الصغيرة والمتوسطة □□□: الصناعات

الصغيرة والمتوسطة □□□□: الشركات الصغيرة والمتوسطة الغابية □□□□: الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغابية ةعماج : □□□ ةئيبلاو تاباغلل يعاطقلا جمانربلا : □□□□ ةيمنتلل ةدحتملا ممألا جمانرب : □□□□ علوم الصحة

6 المقدمة السياقية للغابون الغابون هو بلد في وسط إفريقيا تبلغ مساحته 766,762 كيلومتر مربع. يحده من الشمال الكاميرون وغينيا الاستوائية، ومن الشرق والجنوب الكونغو برازافيل، ومن الغرب المحيط الأطلسي. الغابون بلد قليل السكان. في عام 5002، كان عدد سكانه يقدر بـ 3.1 مليون نسمة □□□□، 7002 □. الكثافة السكانية المتوسطة هي 5

سكان لكل كيلومتر مربع، مما يجعل
الغابون من بين البلدان في إفريقيا حيث نسبة الغابة إلى السكان هي من بين الأعلى. البيئة الحضرية أكثر كثافة سكانية من المناطق الريفية بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية حوالي 08 في عام 0002 . يُقدّر معدل نمو السكان الحضريين بـ 2.2 . الغابون جزء من حوض الكونغو. المناخ من النوع الاستوائي الرطب، مما يعزز نباتات غنية مع غابة كثيفة رطبة تغطي حوالي 08 من
الأراضي الوطنية. تحتوي الغابة الكثيفة الرطبة على تنوع بيولوجي كبير يتكون من أنواع نباتية خشبية وغير خشبية وحيوانية، العديد منها مستوطن. نظرًا لثرائها النباتي، وخاصة في الأنواع الخشبية، طورت الغابون نشاطًا اقتصاديًا كبيرًا يعتمد على الخشب: الاستغلال، التحويل، إلخ. يتم تنفيذ هذا النشاط من قبل عدد من الشركات الغابية الغابونية والأجنبية فرنسية،
صينية، ماليزية، إلخ التي تختلف في الحجم من حيث المساحات الممنوحة، وعدد الوظائف التي تم إنشاؤها و أو الموارد. في الغابون، يعد قطاع الغابات ثاني أكبر صاحب عمل بعد الدولة، مما يظهر أهمية هذا القطاع في البلاد. لذلك، تم التركيز بشكل خاص على إنشاء أدوات تضمن حسن سير العمل. وهكذا، يتم تغطية الجانب المؤسسي من قبل وزارة المياه والغابات مع إدارات
عامة مختلفة تم إنشاؤها في فبراير 1102 والتي تتدخل في مواضيع مثل الغابات، وصناعات الخشب، وتثمين المنتجات الغابية غير الخشبية، والحياة البرية، إلخ. على المستوى القانوني والتنظيمي، تحدد القانون 61 10 الصادر في 13 ديسمبر 1002 طرق التدخل في المجال الغابي الوطني، كما ينظم النشاط الغابي. تم اتخاذ عدد من النصوص التطبيقية المرسوم والأوامر بالفعل، وهناك
نصوص أخرى قيد التوقيع. وينطبق الشيء نفسه على الوثائق التنظيمية الدليل الفني الوطني للتخطيط الغابي . تم إطلاق عملية مراجعة التنظيم الغابي الساري منذ بداية الربع الثاني من عام 1102. تهدف هذه المراجعة بشكل خاص إلى تكملة تعديل الإطار القائم من خلال دمج بعض الجوانب التي ستغطي الآن مواضيع جديدة النظم البيئية المائية، صناعات الخشب، ، إلخ . على
المستوى الاقتصادي، تسهم الأنشطة الغابية في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمعدل حوالي 3 . صحيح أن هذه المساهمة شهدت انخفاضًا في السنوات الأخيرة، لكن قطاع الخشب لا يزال قطاعًا رئيسيًا في الغابون. طموح الحكومة الغابونية هو زيادة هذا الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة. للأسف، فيما يتعلق بالأنواع النباتية، فإن
الأنشطة المتعلقة بإنشاء الإطار القانوني والتنظيمي تتعلق فقط بقطاع الخشب الأنواع النباتية الخشبية ولم يتم التركيز أو لم يتم التركيز بشكل كافٍ على الأنواع النباتية غير الخشبية المعروفة باسم المنتجات الغابية غير الخشبية كما هو الحال في الغابون المنتجات الغابية الأخرى غير الخشبية . ومع ذلك، أظهر وآخرون 8002 في دراسة
أجريت على مستوى المنطقة الفرعية لوسط إفريقيا، أن في
-- 01 من 86 --
7 بناءً على البلدان، تدخل بعض هذه المنتجات بشكل كبير في الاقتصادات المحلية. على مستوى الغابون، لا يزال من الصعب جدًا تقدير الإيرادات الناتجة عن تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية. ومع ذلك، أظهرت دراسة أجريت في ثلاث محافظات من الغابون وزارة الاقتصاد الغابي، 2002 أن في المناطق الريفية، تشكل المنتجات الغابية غير الخشبية المصدر الرئيسي للغذاء و
ةمقل بسكل كلذ نولعفي تاجتنملا هذه قيوست يف نوكراشي نيذلا صاخشألا نم 50 نأ
العيش. في الغابون، أهمية هذه المنتجات الاجتماعية لا يمكن إنكارها، لا سيما مساهمتها على الأصعدة الثقافية والغذائية نجوي، 0102 . على صعيد الاقتصاد الوطني، أظهرت العديد من الدراسات أن مساهمة المنتجات الغابية غير الخشبية في الاقتصاد الوطني لا تزال بحاجة إلى إثبات، حتى لو،
كما ذكرنا سابقًا، تظهر بعض البيانات الموجودة بالفعل مساهمة صافية في الاقتصاد المحلي وزارة الاقتصاد الغابي، 2002 . في الوقت الذي يروج فيه الغابون لتنويع اقتصاده و مشاركة السكان في إدارة الموارد الغابية، من المناسب تعزيز هذه المنتجات المختلفة. تتمثل هذه التعزيزات بشكل خاص في تحديد المحاور ذات الأولوية التي، في إطار استراتيجية وطنية، ستوجه الإجراءات
التي يجب اتخاذها لتطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون. نظرًا لأهمية المنتجات الغابية غير الخشبية،

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة عددًا من المشاريع لدعم دول الكوميفاك التي تعد الغابون عضوًا فيها في تعزيز إدارة
ده المنتجات بشكل مستدام. بدأ هذا الدعم مع مشروع 893 تعزيز الأمن الغذائي في وسط أفريقيا
من خلال الإدارة و
الاستخدام المستدام للمنتجات الغابية غير الخشبية. كانت أهدافه تعزيز الوعي ومعرفة دور المنتجات الغابية غير
الخشبية في الأمن الغذائي و تأسيس الأسس لإدماج منهجي للمعلومات حول الأغذية الغابية في البرامج
والسياسات ذات الصلة. أسفر هذا المشروع في عام 7002 عن إعداد التوجيهات دون الإقليمية المتعلقة بالإدارة
المستدامة للمنتجات الغابية غير الخشبية من
أصل نباتي في وسط أفريقيا. أيضًا، وبناءً على طلب النقاط المحورية التي تمثل الحكومات، سهل المشروع إعداد
الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتطوير المنتجات الغابية غير الخشبية في الكونغو. ثم تم صياغة توصيات لإعداد نفس
الوثيقة في دول أخرى من الكوميفاك التي تشمل الغابون وجمهورية وسط أفريقيا. استنادًا إلى إنجازات
ي ذغألا ةمظنم تقلطأ ، 398
زراعة مشروع 144 تعزيز الأمن الغذائي في وسط أفريقيا من خلال الإدارة المستدامة للمنتجات
الغابية غير الخشبية. يوفر هذا المشروع دون الإقليمي، من بين أمور أخرى، دعمًا فنيًا للحكومة الغابونية في إعداد
استراتيجية وطنية وخطة عمل لتطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية. ستعمل هذه الاستراتيجية على سد
الفجوة المؤسسية بشأن مسألة المنتجات
الغابية غير الخشبية وتزويد البلاد بأداة مرجعية لتعزيز هذه المنتجات. نذكر هنا أن العناصر التي سيتم تطويرها لاحقًا
تتعلق بالمنتجات الغابية غير الخشبية من أصل نباتي كما هو محدد في التوجيهات دون الإقليمية المتعلقة بالإدارة
المستدامة للمنتجات الغابية غير الخشبية من أصل نباتي في وسط أفريقيا. سنتحدث في هذا المستند عن المنتجات
الغابية غير الخشبية
التسمية المعترف بها على مستوى المنطقة الفرعية لوسط أفريقيا أو عن التسمية في الغابون ولكن مع
الحفاظ في الذهن أنه في كلا الحالتين، يتعلق الأمر بالمنتجات الغابية غير الخشبية من أصل نباتي. تتمثل المنهجية في
إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية في الاطلاع على الأدبيات الموجودة حول المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون
وفي المنطقة الفرعية
-- 11 من 86 --
8 لوسط أفريقيا، و جمع وجهات نظر الفاعلين من خلال التبادلات مع الأشخاص ذوي الخبرة في الغابون. يقدم هذا
المستند : تقييم تشخيصي يقدم قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون؛ الاستراتيجية الوطنية مع تقديم
المحاور الاستراتيجية التي يجب تطويرها من خلال تحديد النتائج التي يجب تحقيقها؛ خطة العمل التي يتم فيها تحديد
الأنشطة التي يجب القيام بها
لتحقيق هدف الاستراتيجية.
-- 21 من 86 --
9 1. الإطار السياسي تستند السياسة الغابونية في مجال تطوير المنتجات الغابية غير الخشبية إلى: رسالة
السياسة العامة لقطاعات الغابات، الصيد والمصايد، المناطق المحمية، البيئة والتدريب والاستراتيجية التنموية
ساهمة قطاع المياه والغابات في - 2 الوثيقة الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر ؛ العمود الغابون
الأخضر ؛ خطة التقارب
للكوميفاك. 1.1. رسالة السياسة العامة لقطاعات الغابات، الصيد والمصايد، المناطق المحمية، البيئة والتدريب خطة
استراتيجية الغابون الناشئة خطة الغابات - الخشب خطة الزراعة. التزم الغابون بتنويع اقتصاده الوطني. ولهذا
الغرض، حددت الحكومة الإصلاحات التي يجب القيام بها لتحسين الكفاءة الاقتصادية و الفوائد الاجتماعية التي تعود
على المواطنين من استغلال
الموارد الطبيعية. تسجل هذه الإصلاحات في مجال الغابات، الصيد والمصايد، المناطق المحمية، البيئة و التدريب في
رسالة السياسة. تعتبر رسالة السياسة أجندة للإصلاحات في الحوكمة تركز على المعلومات العامة وتطبيق القواعد
والاتفاقيات المتفق عليها. تهدف إلى : خلق فرص عمل؛ تحسين ربحية الشركات في القطاع المعني؛ تعزيز ريادة الأعمال
الوطنية ونقل التكنولوجيا؛
إشراك المجتمعات الريفية والمجتمع المدني في إدارة الموارد الطبيعية؛ زيادة الإيرادات الضريبية للدولة وإعادة توزيع جزء
منها للكيانات المحلية. في قطاع الغابات، سجلت وزارة المياه والغابات، من خلال الإدارة العامة للمياه والغابات

جتانلا يف تاباغلا عاطق ةمهاسم نيسحت وه اهفادهأ دحأ نأك 2008-2006 ةرتفل لمع ةطخ ، □ □ □ □ □ □ المحلي الإجمالي. من بين الأنشطة التي

يجب القيام بها لتحقيق هذا الهدف، كان من المقرر تعزيز التجارة في المنتجات الغابية غير الخشبية. في قطاع البيئة، تهدف إحدى الإصلاحات المقترحة إلى □زيادة تعزيز السلع والخدمات البيئية □. ولهذا الغرض، إحدى الاستراتيجيات هي □تحديد المجالات الاقتصادية المربحة □ التي تشمل المنتجات الغابية غير الخشبية. يتعلق الأمر بتحديد المنتجات الغابية غير الخشبية المربحة،

أي تلك ذات القيمة المضافة العالية مثل إيرفينجيا غابونينسيس، جينيتوم □ □ □.، كالموس □ □ □.، إلخ8. 8 رسالة السياسة لقطاعات الغابات، الصيد والمصايد، المناطق المحمية، البيئة والتدريب. 71 مايو 4002.

01 2.1 1. استراتيجية تطوير القطاع الغابي: المساهمة في الوثيقة الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر □ □ □ □ □-2 □ في إطار تنويع الاقتصاد، يهدف قسم المياه والغابات، من خلال هذه الاستراتيجية، إلى تحسين أداء القطاع الغابي الذي يمثل مصدرًا للقيمة المضافة، والوظائف المباشرة وغير المباشرة، والموارد الغذائية للسكان والإيرادات الضريبية للدولة. تتكون الاستراتيجية

المقترحة من أربعة محاور رئيسية : إعادة إدارة الموارد الغابية بشكل مستدام؛ متابعة وتعزيز صناعة حديثة، فعالة، متنوعة وذات قيمة مضافة عالية؛ تعزيز الجهود في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ تطوير أدوات تقييم المخزونات، وتحسين الإيرادات و تعبئة آليات التمويل. لذا، تمر بشكل عام من خلال □ □ □ تعزيز قدرات القطاع، □ □ □ □ الإدارة المستدامة للغابات، □ □ □ □ □

التصنيع المتقدم لقطاع الخشب، □ □ □ □ الحفاظ على وتعزيز التنوع البيولوجي، □ □ □ التدريب - البحث □ التطوير. بشكل قامت الاستراتيجية بتنسيق تطوير قطاع □ □ □ □ □ حول □ □ □ تحديد □ □ □ □ □ ذي القيمة المضافة العالية، □ □ □ □ إدماجها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، لا سيما في مجالات الصحة، التعليم، الزراعة والبحث، □ □ □ □ □ وضع إطار تنظيمي ومالي ينظم تطوير □ □ □ □ □. 3.1.

الوثيقة الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر □ □ □ □ □ □ من أجل معالجة صورة الفقر التي تتجلى من خلال مؤشرات اجتماعية ضعيفة، قرر الغابون إعداد الوثيقة الاستراتيجية للنمو وتقليل الفقر □ □ □ □ □ □. تهدف هذه الوثيقة بشكل أساسي إلى □وضع برامج وإصلاحات هيكلية تهدف إلى خلق الثروة والوظائف، من خلال تطوير قطاعات النشاط القادرة على دعم نمو الاقتصاد بعد النفط □. ثم تهدف

إلى تقليل الفقر من خلال وضع سياسة حقيقية لإعادة توزيع ثمار النمو، مع برامج تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، لا سيما في مجالات المياه، الإسكان، التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية. تعتمد على أربعة أعمدة أساسية : العمود 1 : تعزيز نمو قوي ومستدام ومفيد للفقراء؛ العمود 2 : تحسين البنية التحتية؛ العمود 3 : تحسين وصول

السكان إلى الخدمات الأساسية؛ العمود 4 : تحسين الحوكمة. حدد □ □ □ □ □ عددًا من القيود والتحديات لتطوير القطاع الغابي في الغابون :

11 نقص العمالة الماهرة □ ضعف معدل التحويل المحلي للموارد □ ارتفاع تكاليف العوامل مقارنة بالدول المجاورة □ ضعف مشاركة المواطنين في استغلال وتحويل الخشب □ تدهور البنية التحتية للنقل وإزالة المنتجات الحرجية □ ضيق السوق المحلي، مما يؤدي إلى اعتماد كبير على الأسواق الأجنبية □ ضعف الإحصائيات الحرجية □ نقص مساهمة القطاع الحراجي في التنمية الريفية

□ ضعف البحث والتطوير □ ضعف الموارد المالية الذاتية، خاصة في البيئة الغابونية، وغياب نظام ائتمان مناسب. لهذا الغرض، تم اقتراح أربع استراتيجيات نعيد هنا بعض النقاط التي أشار إليها □ □ □ □ □ : تعزيز الإطار المؤسسي من خلال تطبيق أحكام قانون الغابات الذي يحدد طرق الإدارة المستدامة للغابة. تعزيز الاستغلال الرشيد للغابة من خلال : □ تعميم التجارب التي

□ تهدف إلى دعم أعمال التنمية ذات المصلحة العامة التي بادرت بها المجتمعات المحلية، وإنشاء غابات مجتمعية تعزيز البحث والتطوير لزيادة العائدات وتنويع الإنتاج. زيادة القيمة المضافة في القطاع، من خلال دعم التصنيع في سلسلة الخشب. وضع تدابير تهدف إلى تحقيق العدالة، من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في استغلال وتحويل الخشب، وتخصيص نسبة من المناقصات

لسلسلة الخشب. 4.1. ركيزة الغابون الأخضر جعل الرئيس الغابوني الغابون الأخضر أحد أعمدة برنامجه الاجتماعي. يتضمن هذا البرنامج إجراءات تتعلق بـ الاقتصاد الأخضر الذي يُعلن عنه كأحد محاور الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. تمتلك الغابون المقومات لتصبح لاعباً رئيسياً في هذا المجال. في هذا البرنامج الاجتماعي، يتم الحديث بشكل خاص عن الحفاظ
على الغابة الغابونية و بناء زراعة وصيد وتربية مائية حديثة، تضمن الأمن الغذائي في الغابون . سيتم تنفيذ هذه السياسة من قبل مختلف الوزارات المعنية، بما في ذلك وزارة الغابات والزراعة.

5.1. خطة التقارب لـ تعتبر الغابون عضواً في وبالتالي تلتزم بالالتزامات المقررة ضمن هذه المؤسسة. كما يجب عليها تنفيذ خطة التقارب التي وضعتها هذه المنظمة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى جميع التوجيهات الصادرة. طورت الغابون، مثل الدول الأعضاء الأخرى في ، خطة تشغيلية تهدف إلى تسهيل تنفيذ خطة التقارب. تتضمن هذه الخطة التشغيلية
تطوير قطاع من حيث الإدارة المستدامة وتثمين هذه المنتجات. لتسهيل تنفيذ خطة التقارب، قامت بدعم من الفاو، وشركاء آخرين بإعداد توجيهات تحت إقليمية تتعلق بالإدارة المستدامة لـ ذات الأصل نباتي في وسط إفريقيا . تقترح هذه التوجيهات أسساً مشتركة لدول لتعزيز الإدارة المستدامة لـ . وبالتالي، يعود لكل دولة اتخاذ
تدابير ترتيبات لدمجها في سياقها الوطني. 6.1. تحليل أخذ في الاعتبار في الإطار السياسي سمحت الالتزامات السياسية المختلفة المذكورة أعلاه بإظهار الإرادة المعلنة من قبل الغابون لتطوير قطاع . هذه الإرادة مؤكدة على المستويين الوطني وتحت الإقليمي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى بعض النواقص المقدمة أدناه. فيما يتعلق برسالة السياسة العامة لقطاعات
الغابات، الصيد، تربية الأحياء المائية، المناطق المحمية، البيئة والتدريب واستراتيجية تطوير القطاع الحراجي تظهر الملاحظة أن هناك القليل جداً من الإجراءات الملموسة المرئية على الأرض فيما يتعلق بتثمين قطاع . وهذا ما تلاحظه بشكل خاص المجتمعات المحلية التي يجب أن تتبع الالتزامات السياسية بتحقيقات. فيما يتعلق بـ العائق الرئيسي هو نقص الدراسات
الوطنية التي تسمح بإظهار الإمكانيات الحقيقية لـ ، في إطار نشاط اقتصادي حقيقي يهدف بشكل خاص إلى مساهمة هذه المنتجات في إيرادات الدولة والاقتصاد الوطني. غالباً ما تستند البيانات الحالية إلى دراسات تحت إقليمية أخذت دولاً من المنطقة مثل الكاميرون كمثال، والتي لديها سياقات اجتماعية واقتصادية مختلفة السوق المحلي، عدد السكان، التبادلات مع الدول
المجاورة، إلخ . لذلك، يجب في إطار الغابون تحديد الإمكانات الاقتصادية الحقيقية لهذه المنتجات لتوجيه القرارات بشكل أفضل: التجارة الدولية، التجارة تحت الإقليمية، التجارة الوطنية، التجارة المحلية، إلخ. يمكن أن يتم هذا التحديد في إطار دراسة وطنية ستسمح أيضاً بتحديد البارزة الغابونية انظر الجزء أدناه . فيما يتعلق بركيزة الغابون الأخضر يجب
الإشارة إلى أنه برنامج اجتماعي. لذا فهو يبقى عاماً إلى حد ما ولا توجد عناصر ملموسة تتعلق بتنفيذه. وكما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن الإجراءات ستتطور داخل مختلف الوزارات المعنية.

31 فيما يتعلق بتنفيذ خطة التقارب لـ . ضعف استيعاب خطة التقارب من قبل البلاد، مع : تنفيذ ضعيف خطة التشغيل التي تم إعدادها على مستوى الغابون غياب وضع سياق لتوجيهات المتعلقة بـ في الغابون، ويجب معالجة هذه الثغرة في إطار مشروع 144 . فيما يتعلق بالتشخيص، يمكننا مع ذلك الإشارة إلى : غياب توجيهات واضحة حول الجوانب التي
يجب تطويرها في قطاع : الاقتصاد المحلي و أو الاقتصاد الوطني. هذا هو خيار سياسي يجب أن تتخذه البلاد. ومع ذلك، فإن إدارة الاقتصادين معاً ليست أمراً غير متوافق؛ سيكون من الضروري في هذه الحالة، اعتماداً على الخيار، تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بعض هذه الإجراءات قد تكون عابرة . غياب قائمة وطنية بـ البارزة الأولوية الرئيسية التي ستسمح
بإعطاء الأولوية للتدخلات في هذا القطاع. حتى الآن، تحدد كل دراسة مشروع ما يشكل، بناءً على أهدافها، البارزة. يجب أن تكون هذه المهمة موكلة للعلماء والاقتصاديين وآخرين الذين يمكنهم، بناءً على المعايير التي حددوها مسبقاً،

اقتراح ما يمكن اعتباره منتجات رئيسية . 2. الإطار المؤسسي لـ   بالإضافة إلى الإدارة الحرجية، التي تشارك بشكل رئيسي في مجال
ي ف ،كراشت نأ ب جي وأ ،كراشت ي تل ا ةي موكحل ا ري غو ةي موكحل ا تامظنمل ا نم ديدعل ا كانه ،   الإدارة المستدامة استخدام هذه المنتجات. تنبع التزامات هذه المؤسسات المذكورة أعلاه من اختصاصاتها كما هو موضح في النصوص التنظيمية ذات الصلة. تقديم هذه المؤسسات يعتمد على الدور الذي تلعبه في تطوير قطاع   الاستغلال، التسويق، التحويل . يجب الإشارة إلى أن القائمة
ليست شاملة وأن بعض المؤسسات يمكن أن تتدخل على مستويات مختلفة في السلسلة. وهذا هو الحال على سبيل المثال مع الإدارة المسؤولة عن الضرائب التي تتدخل في تحصيل الضرائب والرسوم سواء في الاستغلال حقوق صول إلى المورد ، التحويل من خلال   وتسويق   . 1.2. الإدارات المنظمات 1.1.2. الإدارة الحرجية تعتبر الإدارة الحرجية، بسبب دورها في إدارة
المجال الحراجي، في قلب تطوير قطاع   . تتدخل في إطار سياستها في : تنظيم إدارة الموارد الحرجية تسويق تعزيز المنتجات الحرجية مشاركة المواطنين في إدارة الموارد الحرجية
-- 71 من 86 --
41 تحسين مساهمة قطاع الغابات في الاقتصاد الوطني. حتى الآن، تم إدارة   بشكل متباين داخل مختلف المديرية العامة للمياه والغابات التفتيشات الإقليمية،   ،   . كما أن تطوير قطاع   قد تباطأ بسبب غياب هيكل محدد مسؤول عن   . كانت هذه الحالة تعطي مختلف الإدارات الفنية في وزارة المياه والغابات رؤية جزئية لهذا القطاع التنظيم،
التصنيع، إصدار التصاريح... ، مما كان يشكل نقصاً لتطوير فعال. منذ فبراير 1102، تم إنشاء المديرية العامة للصناعات، تجارة الخشب وتثمين المنتجات الحرجية التي تضم مديرية تثمين   المرسوم رقم 291 ل ك ش ب ى ل و ت ت ي ت ل او ت اب اغ ل او ه اي م ل ا ة رازو م ي ظ ن ت و ت اص اص ت خ ال اب ق ل ع ت م ل ا   خاص : المشاركة في إعداد و أو مراجعة دورية للنصوص التنظيمية تطبيق
التوجيهات الدولية تحديث قاعدة البيانات حول الفاعلين الاستغلال، التحويل، التسويق المشاركة في إعداد ضرائب الخاصة بتسويق   وضع معايير للجرد، التصنيف وتسويق   تحديد الفاعلين المشاركين في أنشطة التثمين إجراء تصنيف وملف إحصائي للإنتاجات إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بإمكانات الأراضي المشاركة في إجراء دراسات استشرافية حول
التأثير الاجتماعي والاقتصادي لـ   على الاقتصاد الوطني المشاركة في إعداد مخطط توجيهي حول تثمين وتعزيز اب ل ط ص ح ف   ن ي م ث ت ز ي ز ع ت ف ده ب ل ي وم ت ل ا ت اي ل آ ع ض و ي ف ة م ه اس م ل ا   الاعتماد المهني في مجال تثمين   إلخ. تتكون هذه الإدارة الفنية من ثلاث خدمات : خدمة المعايير والتصنيف خدمة الجرد خدمة التجارة، الترويج والتثمين. يجب أن
تسهل إنشاء الإدارات الإقليمية داخل المديرية العامة للصناعات، تجارة الخشب وتثمين المنتجات الحرجية مشاركة الفاعلين المحليين السكان، المشغلون الاقتصاديون، مختلف الإدارات اللامركزية، إلخ في تنفيذ   هذه الاستراتيجية لوطنية الحالية   برامج العمل لـ مديرية تثمين   .
-- 81 من 86 --
51 تقدم الأقسام أدناه المؤسسات المنظمات الأخرى التي تتدخل، أو يجب أن تتدخل، في فروع مختلفة من قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية. القائمة ليست شاملة ولكنها تعرض الهياكل الرئيسية المعنية. 2.1.2. إدارات منظمات أخرى 1.2.1.2. على مستوى استغلال المنتجات الغابية غير الخشبية معاهد البحث يجب أن تمر إدارة المنتجات الغابية غير الخشبية من خلال مشاركة قوية من
المؤسسات البحثية الغابونية التي تتجمع معظمها في المركز الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي   .
وتشمل هذه المعاهد: المعهد الوطني للبحوث الزراعية والغابية   : مهمته تشمل معرفة التربة، وتحسين الإنتاج النباتي، وكذلك تعزيز قيمته. المعهد الوطني للصيدلة والطب التقليدي   : مهمته تشمل تعزيز العلاج والطب التقليدي، والصيدلة التقليدية،
ومعرفة النباتات الطبية. المعهد الوطني للبحث في الإيكولوجيا الاستوائية   : مهمته تشمل دراسة الوظائف العامة للنظم البيئية في البيئة الغابونية، واستقرارها، وإمكانات تحولها، ومعرفة الديناميات الغابية والتنوع البيولوجي، وكذلك المساهمة في الإدارة المستدامة للنظم البيئية المعهد الوطني للبحوث التكنولوجية   : يتدخل في تطوير

الأدوات والوسائل التي
تضمن الحفاظ الأفضل وتحويل المنتجات الغابية غير الخشبية. المعهد الوطني للبحوث في العلوم الإنسانية :
يتدخل، من بين أمور أخرى، على مستوى تنظيم ودعم السكان، وخاصة في تطوير القطاعات، وتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين في تلك القطاعات. الوزارة المسؤولة عن البيئة يجب على المديرية العامة للبيئة، المسؤولة عن الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها
المستدام، أن تشارك من خلال المرصد الوطني للتنوع البيولوجي . تعتبر المنتجات الغابية غير الخشبية مكونًا أساسيًا من التنوع البيولوجي الغابوني، ويجب أن يتوافق استغلالها، مثل استغلال الأخشاب بطرق مناسبة ، مع معايير الإدارة المستدامة. وبالتالي، يجب على المرصد: تطوير، بالتعاون مع الإدارات الأخرى، طرق جمع ذات تأثير منخفض أخذ المنتجات الغابية غير
الخشبية في الاعتبار في الدراسات البيئية التي يقدمها المشغلون الاقتصاديون للمصادقة. الوزارة المسؤولة عن الزراعة اعتمدت الوزارة، في عام 0102، نهجًا جديدًا للتنمية الزراعية وبرنامجًا رائدًا لتطبيقه: برنامج الأمن الغذائي والنمو الزراعي ي ئ ا ذ غ ل ا ن م أ ل ل ي ن ط و ل ا ج م ا ن ر ب ل ا :ي ه و ت ا ن و ك م ة ث ا ل ث ى ل ع ج م ا ن ر ب ل ا ا ذ ه ز ك ر ي . برنامج إعادة تأهيل المزارع
ع ب ،ث ل ث ا ل ا ا ه ر و ح م ي ف ، ة ن و ك م ذ خ أ ت . ف ث ك م ل ا ج ا ت ن إ ل ا م ع د ج م ا ن ر ب و ،
تطوير الزراعة الحراجية القروية: تعزيز الأشجار المثمرة والغابية في الاعتبار المنتجات الغابية غير الخشبية، حيث تهدف الإنتاج في المناطق الريفية من خلال بجانب المحاصيل
الغذائية. الوزارة المسؤولة عن الميزانية تتدخل هذه
الوزارة بشكل خاص من خلال قانون المالية الذي يحدد الضرائب والرسوم الناتجة عن استغلال المنتجات الغابية.
الضرائب الغابية المختلفة هي: ضريبة المساحة، ضريبة القطع، الرسوم الغابية، الحقوق والضرائب على الصادرات
تطبق بشكل خاص على مستوى تصدير الأخشاب . يتم حاليًا تعديل الضرائب بسبب، من جهة، وقف تصدير الأخشاب، ومن جهة أخرى، من أجل التحديث بهدف الحفاظ على
إطار تحفيزي للمشغلين. تحدد الضرائب الغابية بموجب قانون المالية. وبالتالي، يساهم قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ومع ذلك، تظل الأخشاب المصدر الغابي الرئيسي المعني، ولم يتم تحديد أي شيء حتى الآن فيما يتعلق باستغلال المنتجات الغابية غير الخشبية. من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين إيرادات الدولة، يجب أن تُعطى أهمية خاصة للضرائب والرسوم
الناتجة عن المنتجات الغابية غير الخشبية. الوزارة المسؤولة عن الصحة تتدخل هذه الوزارة بشكل رئيسي في مجال الصحة العامة، ويمكنها تحديد، في إطار برنامج الأمن الغذائي، التركيبات الكيميائية والمساهمات الغذائية للمنتجات الغابية غير الخشبية. كما ستتدخل هذه الوزارة في تعزيز على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بعض المنتجات الغابية غير الخشبية الغذائية
التي تحتاج إلى رؤية أفضل فيما يتعلق بخصائصها الغذائية. صحيح أن السكان المحليين يستهلكونها تقليديًا، إلا أن تطوير الأسواق الخارجية لهذه المنتجات يتطلب إجراءات تسويقية تعتمد بشكل خاص على خصائصها ومساهماتها الغذائية. المنظمات غير الحكومية للحفاظ تتدخل هذه المنظمات على مستويات مختلفة في إدارة المنتجات الغابية غير الخشبية. فيما يتعلق بالمنظمات غير
الحكومية الوطنية والدولية للحفاظ، فإنها تهتم بالقضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. في الغابون، تعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية التي تتدخل منذ عقود هي و . منذ بضع سنوات، بدأت أيضًا ت ا م ظ ن م ل ا ن م د ي د ع ل ا ت ر ه ظ ا م ك .ة ي ن ا د ي م ة ط ش ن أ ب م ا ي ق ل ا ي ف و ل ا د و غ ن ي ج د ه ع م و و غير الحكومية الوطنية في السنوات الأخيرة،
وتقوم بتنفيذ أنشطة مناصرة ومشاريع ميدانية. وبالتالي، أصبحت هذه المنظمات فاعلين مهمين في القطاع الغابي و و ، على سبيل المثال. حتى الآن، تم إعطاء اهتمام خاص للغابات الإنتاجية مع الإدارة المستدامة للتنازلات الغابية. من الضروري أن تُنفذ إجراءات تهدف إلى الإدارة المستدامة لجميع
الموارد الغابية - الغابات الإنتاجية، والمنتجات الغابية غير الخشبية، وغيرها -. تتمتع المنظمات غير الحكومية البيئية بميزة تنبيه الرأي العام حول القضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. يمكنها تعزيز إنشاء هيكل إداري من خلال جذب انتباه الرأي العام الوطني والدولي إلى استغلال وتسويق هذه المنتجات. في الواقع، لديها القدرة على خلق الزخم اللازم

لأخذ هذه
المنتجات في الاعتبار كمنتجات غابية بحد ذاتها. وبالتالي، يمكنها ليس فقط تعزيز إطلاق عملية حقيقية للإدارة المستدامة للمنتجات الغابية غير الخشبية، ولكن أيضًا ضمان متابعة هذه العملية. يمكنها أيضًا تقديم الدعم الفني للإدارة والسكان المحليين فيما يتعلق باستغلال المنتجات الغابية غير الخشبية. السكان المحليون يبقون في قلب مشكلة المنتجات الغابية غير الخشبية
لأن لديهم وصولاً مباشرًا إلى هذه المنتجات، ويستخدمونها بشكل دائم لأغراض مختلفة، ويعتمدون عليها بشكل أو بآخر. لطالما استخدم السكان المحليون المنتجات الغابية غير الخشبية في الإطار الغذائي والاجتماعي الثقافي، والآن يدمجونها بدرجات متفاوتة في اقتصاد أسرهم. وبالتالي، تلعب هذه المنتجات دورًا، بشكل أو بآخر، في الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في المناطق
الريفية. في الغابون، كانت مراعاة السكان المحليين دائمًا لها مكانة مهمة في التنظيم الغابي. وبالتالي، فإن أحد المحاور الاستراتيجية للتنظيم الغابي الحالي هو مشاركة السكان في الإدارة المستدامة للموارد الغابية ، وقد تجسدت هذه المراعاة بشكل خاص من خلال: تحديد سلاسل زراعية في التنازلات الغابية إنشاء المجال الغابي الريفي إنشاء الغابات المجتمعية
الاعتراف بحقوق الاستخدام العرفية وحقوق الاستخدام الاقتصادية. 2.2.1.2. الأبحاث حول المنتجات الغابية غير الخشبية: التحويل الحفظ معاهد البحث لا تزال المجتمع العلمي غير بعيد عن الموضوع، حيث نلاحظ عددًا متزايدًا من
ت حول مساهمة المنتجات الغابية غير الخشبية في مكافحة الفقر .., 6002 .
تظهر هذه الأعمال وجود أسواق مهمة لهذه
داخل الحدود الوطنية .., 7002 أو في التصدير .., 9991 .
يمكن أن تتدخل معاهد البحث في عدة مجالات وستسهل السيطرة على جميع سلاسل المنتجات الغابية غير الخشبية الرئيسية. يمكن أن تتدخل هذه المعاهد أيضًا في عمليات تطوير منهجيات الدراسات المتعلقة، على سبيل المثال، بعمليات التحويل والحفظ. وجود أسواق نشطة لبعض
المنتجات الغابية غير الخشبية هو بالطبع شرط لكي يتمكن المنتجون الجامعون من بيع المزيد وزيادة دخلهم. لكن في الغابون، تشير القليل من الأعمال اليوم إلى التأثير الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي للمنتجات الغابية غير الخشبية.
81 أسواق المنتجات الغابية غير الخشبية على مستوى الرفاهية على الصعيد الوطني. هذه الأسئلة المهمة لا يمكن أن تُجاب إلا من قبل الباحثين. أظهرت الدراسات أن الطبيعة القابلة للتلف بشكل خاص لغالبية هذه المنتجات تشكل عائقًا حقيقيًا أمام تطوير هذا القطاع. الوزارة المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة تتدخل هذه الوزارة
في إنشاء وتنظيم وحدات التحويل، أو ، في جميع أنحاء البلاد. أظهرت الدراسات المختلفة أن تطوير المنتجات الغابية غير الخشبية يعتمد بشكل خاص على تنظيم السلاسل، وإنشاء عمليات التحويل والحفاظ على هذه المنتجات. لذا يجب أن يسمح تنظيم السلاسل بالوصول إلى إنشاء - ؛ ستسمح الأخيرة بتطوير عمليات التحويل والحفاظ على المنتجات الغابية غير الخشبية.
3.2.1.2. تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية الوزارة المسؤولة عن التجارة تتدخل هذه الوزارة في تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية. تضمن الإشراف على المشغلين، والترويج والتنظيم للنشاط، وإصدار تصاريح للعمل للتجار. وبالتالي، فهي تعتبر نقطة محورية على مستوى تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية. وزارة الزراعة تختلف الطلبات على استهلاك وتسويق المنتجات
الغابية غير الخشبية بشكل كبير من مدينة إلى أخرى. تُعتبر المنتجات الزراعية الأكثر استهلاكًا و بيعًا. تُستهلك المنتجات الغابية غير الخشبية خلال فترات إثمارها وأوقات الندرة كشبكة أمان غذائي. 3.1.2. اللجنة الاستشارية الوطنية للمنتجات الغابية غير الخشبية تم إنشاء لجنة استشارية وطنية حول المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون. تتمثل مهمة -
في دعم أنشطة مجموعة العمل الفرعية للمنتجات الغابية غير الخشبية في وسط أفريقيا التابعة لـ على مستوى الغابون . تشكل إطارًا للنقاش حول الجوانب التي تهدف إلى تعزيز المنتجات الغابية غير الخشبية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. تتكون من ممثلين عن المؤسسات العامة أو الحكومية، وشركاء التنمية، ومؤسسات البحث، والمجتمع المدني، وشركات الغابات،
وجمعيات التجار، والمنتجين، و السكان المحليين والشعوب الأصلية، وقوات الأمن، والبرلمانيين. تم توقيع قرار رئيس

الوزراء بإنشاء وتحديد مهام وتنظيم هذه اللجنة في فبراير 2102. يجب أن تلعب هذه اللجنة دورًا مهمًا في التنسيق التوافق بين المبادرات المتعلقة بالمنتجات الغابية غير الخشبية. في الواقع، تم تنفيذ العديد من المشاريع الدراسات المتعلقة بالمنتجات
الغابية غير الخشبية في الغابون، ولكن هناك فجوة كبيرة في مجال التراكم.

91 في الختام، ستسمح إنشاء الهيكلين التاليين بسد الفجوة المتعلقة بالإطار المؤسسي لقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية مع إدارة تعزيز المنتجات الغابية غير الخشبية داخل الوزارة المسؤولة عن الغابات و اللجنة الاستشارية الوطنية للمنتجات الغابية غير الخشبية كهيئة تسهل التشاور مشاركة الإدارات الجهات الأخرى، مما يمنحها بُعدًا بين القطاعات. الآن، يتعلق
الأمر بتوفير الوسائل لهذه الهياكل لضمان عملها الفعّال. 4.1.2. شركات الغابات تشغل الامتيازات الغابية اليوم جزءًا كبيرًا من الأراضي الغابونية. تشكل بالتالي عنصرًا رئيسيًا في إدارة الموارد الطبيعية بشكل عام، والغابات بشكل خاص. تتدخل في جرد واستغلال الموارد، كما تحافظ على علاقات مباشرة مع السكان المحليين. في القانون 61 10 لعام 1002، أنشأت الغابون
الإدارة المستدامة للامتيازات الغابية. تتطلب هذه الأحكام أخذًا فعليًا في الاعتبار، بشكل خاص، السكان المحليين والتنوع البيولوجي داخل وحول الامتياز المدارة. يتم التعبير عن هذا الاعتبار من خلال إعداد وتنفيذ هذه الخطط الإدارية. لذا، فيما يتعلق بالسكان، يتعلق الأمر من جهة بدراسة اجتماعية-اقتصادية يتم من خلالها تحديد الأنشطة واحتياجات السكان؛ ومن جهة
أخرى، بإنشاء سلاسل زراعية داخل الامتياز الغابي وكذلك تنفيذ الشروط التعاقدية بين الشركة والسكان. فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، يتم إجراء عدة أنواع من الجرد إدارة، موارد متعددة، استغلال... وتسمح النتائج ذات الصلة بتخصيص المناطق المختلفة الزراعية، الحماية الحفاظ بشكل خاص داخل الامتياز. لا تخضع إدارة المنتجات الغابية غير الخشبية لمعايير محددة في
الامتيازات الغابية؛ حيث يتم أخذ هذه المنتجات على الأقل بعضها في الاعتبار أثناء الجرد متعدد الموارد. التزمت بعض الشركات الغابونية طواعية بالحصول على شهادة الإدارة المستدامة لامتيازاتها، وخاصة نظام الذي يضمن بشكل خاص أخذ السكان في الاعتبار وإدارة مستدامة للموارد. 2.2. تحليل الإطار المؤسسي في الأقسام أعلاه، قدمنا المؤسسات التي هي، أو ينبغي أن
تكون، معنية باستخدام وإدارة المنتجات الغابية غير الخشبية بشكل مستدام. يظهر هذا أنه يوجد بالفعل على المستوى المؤسسي مكتسبات يمكن أن تسمح بتنفيذ فعال لل استراتيجية الوطنية التي سيتم إعدادها. ومع ذلك، أظهرت الدراسات الوثائقية والمشاركة: إنشاء وتفعيل إدارة لتعزيز المنتجات الغابية غير الخشبية. لا يزال يتعين تفعيل هذه الإدارة الفنية تعيين الأشخاص،
تخصيص ميزانية ومكاتب، توفير المعدات وغيرها . يجب أن يتم إعداد برامج بحث بالتعاون مع مؤسسات الصحة محلية مثل جامعة العلوم الصحية والمركز الدولي للأبحاث الطبية في فرانسفيل .

02 يجب أن تسمح الأنشطة التي تقوم بها هذه المعاهد المختلفة بتحقيق معرفة أفضل نوعية، كمية، غذائية وعلاجية للمنتجات الغابية غير الخشبية وكذلك اعتماد ممارسات جيدة لاستغلال هذه المنتجات. تشتت الفاعلين في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في مؤسسات منظمات مختلفة: يجب حل هذه المسألة من خلال التفعيل الفعلي للإدارة الفنية المسؤولة عن المنتجات
الغابية غير الخشبية داخل وزارة المياه والغابات و اللجنة الاستشارية الوطنية للمنتجات الغابية غير الخشبية التي تجمع مختلف الفاعلين في هذا القطاع، مما سيمكنهم من تبادل وتنسيق مقارباتهم تدخلاتهم في مجال المنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون. وبالتالي، حتى لو استمر الفاعلون المختلفون في التدخل كل في مستواه ووفقًا لمجال اختصاصه، سيكون من الأسهل
تنسيق الأنشطة في إطار رؤية وطنية ضمن اللجنة الاستشارية الوطنية للمنتجات الغابية غير الخشبية والدعم المؤسسي لإدارة المنتجات الغابية غير الخشبية. ستسهل هذه التنسيق للأنشطة من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية و إنشاء وسائل تسمح لهذه اللجنة بالعمل بشكل فعال.

12 3. الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم المنتجات الغابية غير الخشبية في هذا القسم، نقدم مختلف اللوائح المتعلقة بالمنتجات الغابية غير الخشبية، بشكل مباشر أو غير مباشر، في مجالات الغابات والحدائق الوطنية و البيئة. 1.3. اللوائح 1.1.3. اللوائح الغابية 1.1.1.3. أهداف الإدارة المستدامة يخضع القطاع الغابي للقانون 61 □10 الصادر في 13 ديسمبر 1002 الذي يحمل
قانون الغابات في الجمهورية الغابونية. وقد ألغى هذا القانون أحكام القانون 1 □28، المعروف بقانون التوجيه في مجال المياه والغابات في الجمهورية الغابونية. يحدد القانون 61 □10 طرق الإدارة المستدامة للقطاع الغابي بناءً على □المادة 3 □: حماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي؛ تعزيز الموارد والنظم البيئية؛ انتظام واستدامة الإنتاج؛ جرد مستمر
للموارد؛ إدارة الموارد الطبيعية؛ التدريب والبحث؛ مشاركة المواطنين في أنشطة قطاع المياه والغابات؛ توعية وتعليم المستخدمين والسكان. فيما يتعلق بقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية، فإنه يتناسب تمامًا مع معظم أسس الإدارة المستدامة المذكورة أعلاه. وبالتالي، فإن تطويره سيستجيب تمامًا لأهداف الإدارة المستدامة المنصوص عليها في القانون الغابي. 2.1.1.3.
المحاور الرئيسية تتضمن اللوائح الغابية أربعة محاور رئيسية: الإدارة المستدامة للموارد الغابية؛ التحويل الأكثر تقدمًا للخشب؛ مشاركة المواطنين في إدارة الموارد الغابية؛ حماية □الحفاظ على التنوع البيولوجي. يتكامل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية تمامًا في المحاور المختلفة المقدمة أدناه، مما يثبت صحة أخذها في الاعتبار في تنفيذ الإطار التنظيمي
الغابي في الغابون. 3.1.1.3. القانون الغابي والقرارات القانون الغابي يحدد القانون رقم 61 □10 الصادر في 13 ديسمبر 1002 الذي يحمل قانون الغابات في الجمهورية الغابونية، في مادته 4، □المنتجات الغابية على أنها جميع المنتجات النباتية الخشبية وغير الخشبية □.

22 تنص المادة 5 على تقسيم المجال الغابي إلى قسمين: المجال الغابي الدائم للدولة والمجال الغابي الريفي. وبالتالي، □تُخصص غابات المجال الغابي الدائم للدولة □ □ □ □ □ □ للإنتاج، والحماية، وتعتبر موطنًا للحياة البرية □ □المادة 6، الفقرة 2 □. يتكون □ □ □ □ إذن من غابات منتجة مسجلة ومناطق محمية. فيما يتعلق أيضًا بغابات هذا المجال، توضح المادة 9، الفقرة 2، أن □نص
تصنيف أو إلغاء تصنيف غابة... يجب أن يحدد.... طريقة إدارة مواردها والقيود المطبقة داخل هذه الغابة □. تنص المادة 21 على: □يتكون المجال الغابي الريفي من أراضٍ وغابات يُخصص الانتفاع بها للمجتمعات القروية، وفقًا للطرق المحددة عن طريق اللوائح التنظيمية □. في هذا المجال، يتم إنشاء الغابات المجتمعية التي يمكن أن تُمارس فيها أنشطة مختلفة من قبل السكان
المحليين، بما في ذلك استغلال المنتجات الغابية غير الخشبية، بناءً على خطة بسيطة للإدارة □المادة 651 □. توضح المادة 31 أن □أي غابة تتبع المجال الغابي الوطني وتعتبر ملكية حصرية للدولة □. فيما يتعلق بقضايا الوصول إلى الموارد، تنص القوانين الغابية □المادة 41، الفقرة 1 □ على أنه □لا يجوز لأحد، في مجالات المياه والغابات، أن يقوم، بشكل مجاني أو تجاري،
باستغلال أو جمع أو تحويل أي منتج طبيعي، دون الحصول على إذن مسبق من إدارة المياه والغابات □. كما أوضحت نفس المادة 41، الفقرة 2، أنه □ومع ذلك، لضمان سبل عيشهم، تتمتع المجتمعات القروية بحقوق الاستخدام العرفي، وفقًا للطرق المحددة عن طريق اللوائح التنظيمية □. كما عدلت المرسوم رقم 110 □ □ □ □8002 بتاريخ 52 يوليو 8002 هذه المادة، والتي تُقرأ الآن كما يلي
□الفقرة 2 □: □ومع ذلك، لضمان سبل عيشهم ومكافحة الفقر في المناطق الريفية، تتمتع المجتمعات المحلية بحقوق الاستخدام العرفي، وفقًا للطرق المحددة عن طريق اللوائح التنظيمية □. وبالتالي، تقدم جميع مواد القانون 61 □10 المتعلق بقانون الغابات في جمهورية الغابون المفاهيم الأساسية في تطوير المنتجات الغابية غير الخشبية: - تحديد الأنشطة التي يجب القيام بها في
المجال الغابي عن طريق اللوائح التنظيمية؛ - الملكية الحصرية للمجال الغابي الوطني من قبل الدولة؛ - ضرورة الحصول على إذن لاستغلال أو جمع أو تحويل منتج طبيعي في المجال الغابي؛ - حقوق الاستخدام العرفي المعترف بها للسكان المحليين لضمان سبل عيشهم. قانون إنشاء صندوق الغابات الوطني تظهر الإشارة إلى المنتجات الغابية غير الخشبية أيضًا في القانون رقم 4 □9002

المتعلق بإنشاء صندوق الغابات الوطني. في هذا القانون، يُنص على أن 05 من العائدات الناتجة عن تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية بما في ذلك النباتات الطبية و أو الصالحة للأكل التي يتم تسويقها ستخصص لتكوين هذا الصندوق . يجب إعادة باقي العائدات إلى الخزينة العامة. المرسوم أدخل المرسوم رقم 110 8002 بتاريخ 52 يوليو 8002 تعديلات هامة على القانون الغابي. أيضًا:

-- 62 من 86 --

32 - جاءت المادة 2 من هذا المرسوم لتعديل المادة 4 من القانون 61 10 التي تعطي تعريفات تتعلق بـ: - المنتجات الغابية غير الخشبية، اختصارًا ، هي منتجات غابية غير الخشب؛ - تُستخدم حقوق الاستخدام العرفي لتلبية الاحتياجات الشخصية أو الجماعية للمجتمعات المحلية؛ - تُعتبر حقوق الاستخدام الاقتصادية حقوقًا معترف بها من قبل الدولة للمجتمعات المحلية

لتسويق جزء من جمع المنتجات الناتجة عن حقوق الاستخدام العرفي محليًا ودون وسطاء. - جاءت المادة 4 من هذا المرسوم لتكمل المادة 41 من القانون 61 10 التي تُقرأ الآن كما يلي مقتطف : ... ومع ذلك، لضمان سبل عيشهم ومكافحة الفقر في المناطق الريفية، تتمتع المجتمعات المحلية بحقوق الاستخدام العرفي... . - تقدم المادة 51 من هذا المرسوم أيضًا المادة الجديدة 532

من القانون الغابي التي تشير من جهة إلى أن تسويق المنتجات الغابية حر في جميع أنحاء التراب الوطني ؛ ومن جهة أخرى، توضح أن هذا التسويق يخضع لبعض الالتزامات التي سيتم تحديدها عن طريق اللوائح التنظيمية. - تقدم المادة 61 من المرسوم المادة الجديدة 252 من القانون الغابي التي تشير إلى بعض الأنشطة المتعلقة بحقوق الاستخدام العرفي. 4.1.1.3. نصوص تطبيق

القانون الغابي تقدم هذا القسم النصوص التي يمكن أن تساهم في تنفيذ اللوائح المتعلقة بالمنتجات الغابية غير شبية. تطبيقًا للمادة 41 من القانون 61 10، تم توقيع المرسوم رقم 920100 الذي ينظم استغلال وتحويل وتسويق المنتجات الغابية غير الخشبية في عام 4002. يقدم هذا المرسوم: - قائمة ببعض المنتجات الغابية غير الخشبية؛ - إجراءات طلب إذن

لاستغلال المنتجات الغابية غير الخشبية؛ - خصائص إذن استغلال المنتجات الغابية غير الخشبية. يشير هذا المرسوم إلى أن اللوائح المتعلقة بالمنتجات الغابية غير الخشبية تهدف إلى: - ضمان استدامتها؛ - تعزيز وضع استراتيجيات للحفاظ والإدارة بالإضافة إلى إنشاء خلية خاصة تسمح بالتحكم في الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع؛ - ضمان تطبيق الاتفاقيات الدولية، ولا سيما

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاكتشافات المتعلقة بالمنتجات الغابية غير الخشبية. تم توقيع المرسوم رقم
تاباغلا لاجم يف يفرعلا مادختسالا قوقح ةسرامم طورش ددحي يذلا 000692
والحياة البرية، والصيد في 42 أغسطس 4002. توضح المادة 2 من هذا المرسوم أن ممارسة حقوق الاستخدام العرفي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الشخصية أو الجماعية

للمجتمعات المحلية من خلال... جمع المنتجات الغابية الثانوية... . كما ينص هذا المرسوم على أن ممارسة حقوق الاستخدام العرفي مجانية ومسموح بها في جميع أنحاء المجال الغابي الريفي. يُسمح بها من خلال خطط الإدارة في لغابات المنتجة ومن خلال نصوص التصنيف في المناطق المحمية. تم توقيع المرسوم رقم 7310 الذي يضع بعض الأنواع النباتية ذات الاستخدامات

المتعددة في الغابة الغابونية تحت الحماية في 40 فبراير 9002. تم اتخاذه تطبيقًا للمادة 76 من القانون الغابي، المتعلقة بحماية أي نوع نباتي من أجل المصلحة العامة. توضح المادة 2 من هذا المرسوم أنه تم اتخاذه بغرض الحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع النزاعات بين البشر والحيوانات . ومع ذلك، يتضح أن الأنواع الخمسة المستهدفة هي أشجار تنتج ثمارًا وبذورًا

تُستخدم في الغذاء. وبالتالي، فإن وضعها تحت الحماية يمثل ضمانًا لتوافر المنتجات الغابية غير الخشبية. تم توقيع مرسوم رقم 820100 الذي يحدد شروط إنشاء الغابات المجتمعية في 1 ديسمبر 4002. كما تم الإشارة إليه سابقًا، تمثل الغابة المجتمعية مساحة يمكن للسكان المحليين ممارسة أنشطة أو بدء عمليات ديناميكية من أجل إدارة مستدامة للموارد

الطبيعية بناءً على خطة إدارة مبسطة . يمكن أن تتعلق الأنشطة باستغلال الخشب، والزراعة الحراجية، واستغلال المنتجات الغابية غير الخشبية... إن توقيع هذا المرسوم هو خطوة إضافية نحو إنشاء هذه الغابات التي يمكن أن تلعب

فيها استغلال المنتجات الغابية غير الخشبية دورًا رئيسيًا. 2.1.3. اللوائح المتعلقة بالحدائق الوطنية هنا، يتعلق الأمر بإعادة تناول الأحكام
المتعلقة بشكل خاص بممارسة حقوق الاستخدام العرفي. تحدد القانون 30 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المتعلق بالحدائق الوطنية □المادة 3، الفقرة 31 □ المنطقة المحيطية على أنها □المساحة الجغرافية المحيطة بحديقة تهدف إلى منع وتقليل الآثار السلبية على الحديقة وكذلك تطوير إجراءات ملائمة بيئيًا للحفاظ على التنوع البيولوجي، دون الإضرار بحقوق الاستخدام العرفي □. توضح
المادة 61 أن □في المناطق المحيطية للحدائق الوطنية، فإن ممارسة حقوق الاستخدام العرفي، ولا سيما... الأنشطة الزراعية والغابية... حرة، بشرط احترام النصوص السارية، وإذا لزم الأمر، الشروط الواردة في عقود إدارة الأراضي أو خطة الإدارة □. 3.1.3. قانون البيئة تخضع التشريعات البيئية للقانون 61 □39 بتاريخ 62 أغسطس 3991 المتعلق بحماية وتحسين البيئة. يهدف هذا
القانون بشكل خاص إلى: - الحفاظ على الموارد واستخدامها بشكل مستدام؛ - تحسين وحماية جودة الحياة؛ - تعزيز قيم جديدة وأنشطة توليد الدخل المرتبطة بحماية البيئة؛ - تنسيق التنمية مع حماية البيئة الطبيعية. يتعلق العنوان 2 من القانون 61 □39 بالموارد الطبيعية مع فصل 5 مخصص للحياة البرية والنباتات. يهدف هذا الفصل بشكل خاص إلى: 9 مقتطف من المادة 651 من القانون
61 □10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بقانون الغابات.
-- 82 من 86 --
52 الإدارة المستدامة والعقلانية للحياة البرية والنباتات ؛ تنظيم الأنشطة الصناعية والحضرية والزراعية والتعدين والسياحة أو غيرها من الأنشطة التي قد تؤثر سلبًا على الحياة البرية والنباتات ؛ الحماية المعززة للأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة بالانقراض ؛ تنظيم إدخال الأنواع الحيوانية أو النباتية الغريبة التي يُعتقد أنها قد تؤثر سلبًا على الأنواع المحلية من الحيوانات أو النباتات. 2.3. تحليل الإطار القانوني والتنظيمي يلاحظ في النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة المذكورة أعلاه أن أخذ السكان بعين الاعتبار في إدارة الموارد الغابية هو مصدر قلق للحكومة الغابونية، وهذا ينعكس في آخر قانونين غابيين. أيضًا، كان القانون الغابي السابق، القانون 1 □28 المعروف بقانون توجيه المياه والغابات، ينص في
مادته 22 على إنشاء حزام غابي بطول 5 كم على جانبي الطرق الوطنية، والممرات المائية، والسكك الحديدية. كان هذا □الحزام □ يشكل مساحة الإنتاج المتاحة للمجتمعات الريفية. في التطبيق، يمنح هذا النص السكان سهولة الوصول إلى الموارد. في التنظيم الغابي الحالي، □القانون 61 □10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 □، □مشاركة السكان في إدارة الموارد الغابية □ تشكل أحد المحاور
الاستراتيجية. وقد تم تجسيد تنفيذ هذا المحور من خلال : إنشاء المجال الغابي الريفي ؛ إنشاء تصاريح □غري إلى غري □ والغابات المجتمعية داخل هذا المجال ؛ أخذ حقوق الاستخدام العرفية بعين الاعتبار في الامتيازات الغابية والمناطق المحمية ؛ إنشاء حقوق الاستخدام الاقتصادية في إطار المرسوم الصادر في 8002. تشكل التنظيمات الغابية الحالية، فيما يتعلق بمحاورها
الاستراتيجية، إطارًا ملائمًا لتطوير قطاع □ □ □ □ في الغابون. وتهدف إلى الإدارة المستدامة وتحدد، إذا لزم الأمر، طرق الوصول إلى المجال الغابي الوطني لأي نشاط يتعلق باستغلال منتج غابي. في عام 4002، تم توقيع مرسوم يتعلق بقضايا الاستغلال والتحويل والتسويق للـ □ □ □ □ □. تكمن أهمية هذا المرسوم □بالإضافة إلى كونه موجودًا □ في أنه يتناول مسألة القيمة الاقتصادية
للـ □ □ □ □ من خلال تصنيف بعض الـ □ □ □ □ التي يمكن فرض ضرائب عليها، وهو ما يمثل تقدمًا كبيرًا. في الواقع، كانت الـ □ □ □ □ □ حتى ذلك الحين تُعتبر في إطار حقوق الاستخدام العرفية، كوسيلة للعيش للمجتمعات. في عام 8002، تم إصدار مرسوم يعدل ويكمل بعض أحكام القانون 61 □10. وقد أدخل هذا المرسوم ابتكارات مهمة منها : تعريف الـ □ □ □ □ في القانون الغابي الغابوني ؛ دمج
مفهوم □حقوق الاستخدام الاقتصادية □ ؛
-- 92 من 86 --
62 الاعتراف باستخدام حقوق الاستخدام العرفية لمكافحة الفقر في المناطق الريفية. نظرًا لأن الغابون ترغب في تنويع اقتصادها الوطني وتطوير اقتصادها المحلي من خلال تعزيز مواردها الطبيعية، فإن أخذ الـ □ □ □ □ بعين الاعتبار يبقى محورًا مهمًا. يمكن أن يتم ذلك على مستويين : الاقتصاد الوطني : من خلال فرض ضرائب على الـ □ □ □ □ ؛ الاقتصاد

المحلي : من خلال حقوق
الاستخدام الاقتصادية. ومع ذلك، فيما يتعلق بالتنظيم الغابي، لا يزال أخذ الـ بعين الاعتبار في مرحلة البدايات .
صحيح أنه كان هناك بالفعل مرسوم تطبيق عام 4002 والمرسوم الصادر في 8002، لكن يبدو أن ذلك غير كافٍ لضمان تطوير هذا القطاع. في الواقع، أحد الجوانب التي أشار إليها الفاعلون، والمتعلقة بنقص الإطار التنظيمي، هو الإطار الضريبي. حتى الآن، لم
يتم تصنيف الـ في القانون الغابي كمنتجات يمكن فرض ضرائب عليها. لمعالجة ذلك، قدمت وزارة المياه والغابات إلى الوزارة المسؤولة عن الاقتصاد اقتراحات بشأن الضرائب المطبقة على الـ التي تتزايد تجارتها في البلاد . تهدف هذه المبادرة إلى أخذ الضرائب والرسوم المتعلقة بالـ في قانون المالية، لكنها لم تصل بعد إلى نتيجة. كانت هناك أيضًا مبادرة
لفرض ضرائب على الـ التي تقدم نوع المنتج، والنسبة، وكذلك القاعدة أو وحدة القياس. وقد تم تقديم هذه المبادرة من قبل إدارة تطوير الصناعات في الوزارة المسؤولة عن الغابات. ومع ذلك، فإن تحديد هذه الضرائب سيعتمد أيضًا على التوجه السياسي الممنوح لهذا القطاع: المساهمة في الاقتصاد الوطني و أو الاقتصاد المحلي. من المعروف أن الضرائب يمكن أن تكون تحفيزية
أو مقيدة اعتمادًا على النسب والقواعد وغيرها من المحددات. لذلك، يجب، بناءً على الخيارات التي تتخذها الغابون، عدم إعاقة مساهمة قطاع الـ في الاقتصاد، ولا تحويله إلى عنق زجاجة للسكان. أيضًا، من أجل تحقيق التناسق والتوافق، سيكون من الضروري من جهة، تضمين هذه الضرائب والرسوم في القانون الغابي في إطار مراجعة هذا القانون، ومن جهة أخرى، مواءمتها في
قانون المالية. في القانون المتعلق بالحدائق الوطنية، يُلاحظ أيضًا أخذ حقوق الاستخدام العرفية بعين الاعتبار، ولكن أيضًا جانب احترام النصوص السارية . أيضًا، يمكن أن تُنفذ أنشطة استغلال الـ في المناطق المحيطة بالحدائق الوطنية طالما أنها تتعلق بحقوق الاستخدام العرفية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بأنشطة التسويق لذا على نطاق واسع ، تهدف الأحكام
التنظيمية بشكل خاص إلى الحد من الآثار السلبية على الحديقة الوطنية المعنية. على سبيل المثال، وبخصوص استغلال الخشب، يُطلب إجراء دراسة لتقييم الأثر البيئي. وهذا يتطلب بالتالي وضع معايير تقنية للتدخل لاستغلال الـ .
تولي القانون البيئي اهتمامًا خاصًا للحفاظ على الموارد مع الاعتراف أيضًا بضرورة تطوير أنشطة توليد الدخل. هذه الأحكام مهمة أيضًا في إطار
تطوير قطاع الـ ويجب أخذها بعين الاعتبار. ستسمح الإنشاء الأخير للإدارة العامة المسؤولة عن المنتجات الغابية داخل الإدارة الغابية وإنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية بشأن الـ بإكمال الإطار التنظيمي المتعلق بالمنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون.
-- 03 من 86 --
72 4. إطار الإدارة المستدامة للـ 1.4. السياق في الغابون، لا تخضع الـ الأكثر استخدامًا لأي معايير أو حصص استغلال في السياق الحالي، بينما يتم استغلال عدد من هذه المنتجات بدرجات متفاوتة. من الطبيعي أن يخضع كل منتج، مهما كان قليل الاستغلال، لإدارة عقلانية لضمان استغلال مستدام. منذ يناير 0102، تم حظر استغلال الأنواع التي توفر الـ الغذائية
 و في جميع أنحاء البلاد. تُعيق إدارة واستغلال الـ
ـلا عمجو بحسلا ريياعم بايغ ؛ ـلا رفوت يتلا دراوملل ةمغانتم ةرادإ بايغ : لبق نم
ـيوستلل ةلباقلا ـلا ضرعت ةمئاق بايغ ؛ ـلا لالغتسا صصح بايغ ؛
اقتصاديًا ؛ غياب حلول بديلة ملموسة وواقعية لتعويض الوصول المحدود للسكان المحليين إلى
الـ ؛ عدم كفاية نشر ودمج تقنيات الاستئناس في البرامج الوطنية لمكافحة الفقر وحماية البيئة. تُعتبر الـ موارد قابلة للاستنزاف وقد تكون مهددة بالانقراض الفاو، 7002 . يتم جمعها أساسًا من الغابات الطبيعية، ولكن، نظرًا لعدم وجود بيانات حول الجرد ومستويات السحب، لا يمكن الادعاء بفعالية الإدارة وحماية هذه الموارد. 2.4. القيود
1.2.4. القيود
المتعلقة بمعرفة المورد تتعلق معرفة المورد بالجوانب المتعلقة بالموقع، ومعرفة الكميات المتاحة في البيئة الطبيعية وفي المزارع وجودة هذه المنتجات، والاستخدام والأجزاء المستخدمة. تتعلق القيود الرئيسية بنمط تكاثر المورد لضمان استغلاله على المدى القصير أو الطويل في نظامه البيئي. يتعلق الأمر بتجنب معاقبة السكان بسبب أي ندرة محتملة

للمورد نتيجة استغلال
غير محسوب. لذا فإن القيود المتعلقة بمعرفة المورد هي : عدم كفاية الجرد الغابي للـ من أجل : تحديد مواقع وفرة الـ للمنتجات الرئيسية الهامة الأولوية ؛ تقييم الكميات المتاحة. عدم وجود معايير جرد محددة للـ .طقف ةطيسب تاظحالم ءارجإ متي ،تالاحلا نم ديدعلا يف :

82 الاستغلال الضعيف للبيانات الموجودة المتعلقة بالموارد غير الخشبية: توجد بعض من الجرد متعدد الموارد في إطار تنظيم الامتيازات الغابية ، وبيانات من مشاريع ودراسات مختلفة. للأسف، تظل هذه البيانات غير متاحة لمستخدمي الموارد غير الخشبية وليست مُجمعة لتغني قاعدة بيانات وطنية. سوء الفهم لأهمية الموارد غير الخشبية: لطالما اعتُبرت هذه المنتجات وما
زالت كـ منتجات ثانوية أو هدايا من الطبيعة . لم يشجع هذا على اعتبار هذه المنتجات بشكل فعلي في السياسة غابية الوطنية. 2.2.4. القيود المتعلقة بإدارة الموارد وفقًا لـ 0102 ، فإن القيود الرئيسية التي تحكم تقنيات الإدارة المستدامة تؤثر على جميع القطاعات في الغابون. تعتبر القيود مهمة بالنظر إلى القيمة الاجتماعية والاقتصادية للمنتجات
التي يجب أخذها بعين الاعتبار. وهي تشمل: غياب معايير التدخل في البيئة الغابية، فيما يتعلق بالموارد غير الخشبية؛ الارتباك الموجود أو الذي قد يوجد بين الموارد غير الخشبية وبعض المنتجات الزراعية: بالنسبة لبعض المنتجات، يكون التمييز ضعيفًا جدًا، مما يجعل من الصعب معرفة أي قطاع غابة أو زراعة هو المعني؛ نقص السيطرة على تقنيات الاستئناس: وهذا يزيد
الضغط على المورد ويزيد من عدم توفر المنتجات. وهذا ينطبق بشكل خاص على أوراق المارانتا في مصب الغابون فعض ؛نيزختلاو ةئبعتلاو فيفجتلاو داصحلاو عمجلا قرط ةمءالم مدع ؛ 2009 ، السيطرة على دورات الإنتاج؛ فقر السكان المجاورين الذي يزيد الضغط على استغلال الموارد غير الخشبية، خاصة على أوراق المارانتا 9002 ؛ عدم معرفة تقنيات الإنتاج
والسيطرة وسحب المورد. 3.4. المزايا 1.3.4. المزايا المتعلقة بمعرفة المورد المشاريع الدراسات البحوث المختلفة التي تم تنفيذها بالفعل، سمحت بجمع بيانات حول الجوانب الكمية والنوعية للموارد غير الخشبية. إذا تم تقييم هذه البيانات، فإنها ستسمح بإجراء تقييم للموارد غير الخشبية في الغابون. إنشاء الامتيازات الغابية والحدائق الوطنية يتطلب عمليات تخطيط تهدف
على التوالي إلى إعداد خطط التنظيم وخطط الإدارة. يجب أن تسمح هذه العمليات بجمع بيانات مهمة حول الموارد غير الخشبية، خاصة عند إجراء الجرد متعدد الموارد. الاهتمام المتزايد بالموارد غير الخشبية من قبل السلطات العامة والشركاء في التنمية.

92 2.3.4. المزايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد غير الخشبية تشكل سياسة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي التزمت بها الغابون إطارًا مناسبًا لتطوير الأنشطة لصالح الموارد غير الخشبية. تستخدم المجتمعات المحلية المنتجات الغذائية المستمدة من المنتجات متعددة الاستخدامات للغابة، وتعتبر موارد قيمة للاقتصاد الوطني. 3.3.4. المزايا المتعلقة بتحويل
الموارد غير الخشبية هناك بعض المزايا المتعلقة بتحويل الموارد غير الخشبية، بما في ذلك: توفر المواد الخام؛ وجود أسواق وطنية وإقليمية ودولية؛ وجود مستهلكين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. 4.4. مسارات لوضع الاستراتيجية الوطنية بالنظر إلى هذه الملاحظات، يجب أن تتضمن حلول المشاكل التي تواجه إدارة الموارد الطبيعية التي توفر الموارد
الغذائية غير الخشبية النهج التالية: ضمان الاستغلال المستدام لهذه الموارد في بيئتها الطبيعية في الموقع ؛ تشجيع الاستئناس وزراعة الموارد التي توفر الموارد غير الخشبية؛ تعزيز تقنيات الإدارة المستدامة للموارد غير الخشبية؛ تطوير مشاتل الأشجار الغذائية. 1.4.4. تنظيم الوصول إلى المورد يجب أن يكون الوصول إلى الموارد الطبيعية، وخاصة الغابية، متوافقًا
مع الأحكام السارية؛ وهذا ينطبق على كل من السكان المجاورين وأولئك القادمين من خارج منطقة الجمع. بالنسبة للسكان المجاورين، يجب احترام حقوق الاستخدام العرفية. يجب أن يحترم الوصول إلى المورد: المتطلبات التنظيمية في هذا الشأن: إذن من الإدارة و أو حقوق الاستخدام العرفية؛ فترات سحب نوع أو آخر وفقًا للإثمار، والتجديد، وإمكانات

المورد ومكان الجمع. وهذا
يتطلب اتخاذ إجراءات للتوعية والتثقيف بين السكان. 2.4.4. تنظيم نشر تقنيات الجمع والسحب لتجنب انقراض الأنواع، يجب تعزيز تقنيات السحب الملائمة بيئيًا، والمربحة اقتصاديًا، والمناسبة اجتماعيًا. تشمل هذه التقنيات سحب الأجزاء التناسلية، وإنشاء مشاتل لتعزيز المناطق المتدهورة أو المستغلة، واستبدال الأنواع القديمة غير المنتجة بزراعة أشجار مختارة ومحسنة.
يجب أن تؤدي الدراسات المتعمقة للأنواع إلى توصيات محددة بشأن هذه النقاط المختلفة.

03 بعض الاقتراحات بشأن السحب: بالنسبة للأنواع التي يتم سحب لحائها، سيكون من الضروري أولاً حظر القطع النظامي كما يحدث من قبل بعض المزارعين، وإظهار لهم تقنيات سحب اللحاء التي تحافظ على حياة الشجرة. كما سيكون من الأفضل اقتراح تكرار السحب، وكمية المنتجات المسحوبة من الشجرة وعلى أي مستوى، وخاصة حظر سحب لحاء الجزء الجذري. بالنسبة للأنواع التي يتم سحب
أوراقها بكميات كبيرة، من الأفضل التحذير من احتمالية ندرة المنتجات المرغوبة جدًا والتي تحقق ربحًا بسهولة. يجب تحديد ومراقبة معدلات السحب للحفاظ على المورد على المدى الطويل، وضمان إنتاجيته. يجب تحديد تكرار السحب
ب المنطقة والمنتج. تدخل أوراق وأوراق المارانتا، بالإضافة إلى الكروم، في هذه الفئة. يجب أن تقترح التقنيات الخاصة بالسحب
من قبل العلماء استنادًا إلى المعرفة المحلية بشكل خاص ، وأن تعتمدها الدولة، وأن تُنشر وتُعمم بين جميع الفاعلين المشاركين في استغلال موارد الموارد غير الخشبية. 3.4.4. أخذ الاستئناس للموارد غير الخشبية بعين الاعتبار في نهج استئناس الموارد غير الخشبية ذات الأصل الغذائي، من المفيد تصنيف المنتجات وفقًا لبعض المعايير: النباتية، الحجم، الموقع، الطلب ونوع
الاستخدام. وفقًا لكل معيار يؤخذ بشكل فردي، من المهم اتخاذ قرار بشأن الاستئناس أو عدمه؛ تعتبر حالات
ةرثيم نوباغلا يف و المنتجات مخصصة لكل من تغذية الأسر والمطاعم؛ فهي وفيرة في الإقليم، ومطلوبة بشدة في السوق الوطنية، ويمكن أن تكون موضوع تجارة مع الدول المجاورة وحتى على المستوى الدولي .
ستئناس نتائج واعدة في المحطة فيما يتعلق بتقنيات العقل. يوجد حديقة من
ب ربي ل نم م ك 80 ي ف ل ق ع ل ا ن م ة د م ت س م ل ا التجريبي لـ لكنها ليست مُعتنى بها. لم تُجرَ بعد تجارب على تقنيات الترقيد والتطعيم. بدأت تجارب الاستئناس في شمال الغابون. بدأ استئناس . في محافظة المصب. يُعترف
اليوم بأن الاستئناس يلعب دورًا متزايد الأهمية في تحسين وإدارة وتقييم الموارد الطبيعية، وكذلك في زيادة دخل السكان الريفيين. من خلال ضمان إنتاج مستدام ومنظم علميًا، يمكن أن يقلل الاستئناس الضغط على استغلال الموارد في الغابة الطبيعية. يسمح بتحسين نمو وجودة الأنواع ويسهل الحصاد. في هذا السياق، يعتبر تطوير المشاتل خطوة مهمة تستخدم نتائج البحث. يمكن أن
تطور الشركات الريفية الصغيرة أسواق الشتلات. يمر تطوير مشاتل الشتلات عبر: تحديد مشاتل الأشجار الفعالة؛ تعزيز قدرات مشاتل الأشجار؛ إنشاء شبكة من المحترفين؛

13 إنشاء برنامج وطني لتطوير المشاتل وأسواق الشتلات. يجب تعزيز قدرات نظام إنتاج وتوزيع الشتلات المحسنة أولاً. خلال تحقيقاتنا، تم التعبير عن طلب الشتلات من قبل الأشخاص المتقاعدين الذين يمثلون نوعًا جديدًا من مستخدمي المنتجات الزراعية. لعبت زراعة الكاكاو في شمال الغابون، وزراعة الفواكه الاستوائية في محافظة المصب دورًا مهمًا في استئناس الأشجار المثمرة
المحلية. 4.4.4. التدابير الواجب اتخاذها من أجل إدارة مستدامة لمورد الموارد غير الخشبية توجه الإدارة المستدامة لمورد الموارد غير الخشبية اليوم نحو ثلاثة محاور: تحديد ونشر تقنيات الإدارة المستدامة التقليدية؛ تطوير تقنيات متوافقة مع الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ تطبيق اللوائح المتعلقة بالإدارة المستدامة للمورد. فيما يتعلق بتحديد ونشر تقنيات الإدارة
المستدامة التقليدية، لفتت انتباهنا نقطتان: الحفاظ على الأشجار المفيدة، مثل الأنواع المثمرة مثل: ع م ةقفاوتم تايناقت ريوطتب قلعتي اميف .ةيعارزلا تاحاسملا يف راجشألا جمد ؛

الحفاظ على التنوع البيولوجي، تم تحديد النقاط التالية: تقنيات التكاثر الخضري؛ استئناس الموارد غير الخشبية التي توفر المنتجات الغذائية. فيما يتعلق بتطبيق
اللوائح المتعلقة بالإدارة المستدامة للمورد، تم تحديد النقاط التالية: مجموعة من الأحكام القانونية التي تنظم الوصول إلى الموارد الطبيعية التي توفر الموارد غير الخشبية. تقنيات الإدارة المستدامة التي يجب أن تتوافق مع معايير هشاشة الأنواع وإمكاناتها للاستخدام المستدام. المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي: البيئة، شكل الحياة، الأجزاء المستخدمة
وطريقة الجمع. يتم تحديد المعايير للإدارة المستدامة وفقًا للمعايير البيئية، أشكال الحياة، الأجزاء المستخدمة للاستغلال وطرق الجمع. تحدد الإمكانات التكرارات وطرق تزويد المورد. يتم تحديد أخذ الحصص ومعدلات السحب بناءً على الجرد.

23 5.4.4. التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق استغلال مستدام للموارد غير الخشبية تبدأ استراتيجية الإدارة المستدامة من تحديد واختيار الموارد غير الخشبية الرئيسية، بالإضافة إلى متابعة جرد الغابات لتحديد الإمكانيات الموجودة. يتعلق الأمر بتحديد تنوع بيولوجي مربح اقتصاديًا لجميع موارد الموارد غير الخشبية. يجب أن يمتلك الغابون بيانات إحصائية عن الموارد غير
الخشبية في جميع أنحاء الإقليم. ينبغي أن يدفع ذلك الإدارات المعنية والمؤسسات البحثية إلى وضع برامج وتمويل الدراسات الأساسية المتعلقة بجرد الموارد غير الخشبية. إن تعديل الحصاد هو الهدف النهائي الذي يتعلق بجميع الفاعلين ويهدف إلى جعل المورد دائمًا قابلاً للتجديد. من البديهي أن الدراسات المتعلقة بالتجديد والتقييمات المسبقة يجب أن تحدد إمكانيات التجديد
المناسب لتحقيق إنتاجية مناسبة. 6.4.4. الموارد غير الخشبية في إدارة الغابات المستدامة تتسبب التهديدات على الموارد غير الخشبية في استغلالها المفرط بغرض استخدامها لأغراض تجارية. تكمن المشكلة في أن الموارد غير الخشبية في دخل الأسر مثال هو مثال واضح . تقدم ليبرفيل وضواحيها عددًا من الجامعين المتنوعين. إن الحاجة الملحة للربح من
خلال ، على سبيل المثال، هي دافع كافٍ لاستغلال المنتج بشكل مفرط. تؤثر الأنشطة الحرجية على النظام البيئي من خلال فتح المسارات، وإنشاء مواقع العمل، وقطع الأشجار، وما إلى ذلك، وهي أنشطة تؤدي إلى خسائر كبيرة مستوى المورد غير الخشبي. وفقًا لمقال من سلسلة وآخرون 9991 ، يجب أن تأخذ الإدارة المستدامة في الاعتبار الموارد غير
الخشبية. يتعلق الأمر هنا بالحفاظ على الموارد غير الخشبية ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الملحوظة
 ، ، ، .
الموارد على الأهداف المخصصة للإدارة. يمكن أن تتم الإجراءات المتعلقة بالموارد غير الخشبية على مستويين: أخذها في الاعتبار في عمليات الجرد الغابي: هذا يسمح بتقييمها
وتحديد مواقعها، وبالتالي الحصول على معرفة جيدة بهذه المنتجات في منطقة معينة. تقليل تأثيرات الأنشطة الحرجية: هذا ممكن بناءً على البيانات التي تم جمعها أثناء الجرد لأن تحديد مواقعها يسمح بالتخطيط لعمليات تأخذها في الاعتبار. هذا ممكن أيضًا من خلال وضع معايير التدخل لمثل هذه المنتجات. 7.4.4. استراتيجيات الإدارة المستدامة للموارد غير الخشبية ودمجها في
المخططات العامة لإدارة الغابات تدرك المجتمعات المحلية أن الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد غير الخشبية، لها أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة. تظهر الاستخدامات اليومية ذلك، بالإضافة إلى المبادرات المتعلقة بتدجين الأشجار الحرجية. لتحسين الإدارة المستدامة للموارد غير الخشبية، يمكن النظر في التدابير التالية: تعزيز الموارد غير الخشبية ذات الإمكانيات
الاقتصادية والغذائية الكبيرة؛ إشراك السكان في جميع مستويات إعداد خطط الإدارة؛ إشراك السكان في تنفيذ مشاريع البحث والتطوير المتعلقة بالإدارة المستدامة للمورد؛

33 تدجين الأنواع الحرجية ودمجها في المساحات الزراعية؛ تنظيم الوصول إلى الموارد غير الخشبية في البيئة الطبيعية؛ تطوير برامج اختيار وتحسين وتكاثر الأنواع الحرجية ذات الأولوية للسكان.

43 5. الإطار الاجتماعي والاقتصادي 1.5. السياق تعتمد المجتمعات الريفية في الغابون بشكل خاص، وتلك في وسط أفريقيا بشكل عام، بشكل كبير على الزراعة، والصيد، وجمع الثمار. تقليديًا، يجمعون الموارد غير الخشبية لأغراض
□□□□□□□□□□ □, □□□□□□□□□□□□, □□□□□□□□□□□□□, □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□
ةرادإل بيلاسأو دعاوق اًضيأ نومدختسي امك . □□□□□ □ □ □
المورد تستجيب لمتطلبات محددة. يتعلق الأمر بـ: مفهوم □الأساسي □: كانت هذه المجتمعات دائمًا تقتصر على الأساسيات. وبالتالي، كان مفهوم الفائض أو الزائد غير معروف لديهم. مفهوم الحفظ: كانت المجتمعات التقليدية تدير الموارد الطبيعية بشكل مستدام. كان يتم الجمع بشكل انتقائي باستخدام وسائل بدائية وغير مدمرة. عدم معرفة وسائل حفظ الموارد غير الخشبية القابلة
للتلف بسهولة: على خطر رؤية منتجاتهم تتلف، كانت المجتمعات تجمع فقط ما تحتاجه لأنها لم تكن دائمًا تتحكم في طرق حفظ بعض الموارد غير الخشبية. تتمثل الفروق الكبيرة بين الطريقة التقليدية والطريقة □الحديثة □ في إدارة الموارد غير الخشبية في التصور الذي تضعه المجتمعات عن المورد. في السابق، كانت الموارد الطبيعية تعتبر كنزًا ثمينًا، □هدية من السماء □ يجب
الحفاظ عليها. كان هناك شكل من أشكال الاحترام تجاه هذه المنتجات، بحيث كانت جمع بعض الموارد غير الخشبية مشروطة بطقوس. كان مفهوم □الإدارة المستدامة □ متجذرًا بقوة في عادات المجتمعات. حاليًا، ونظرًا للهجرة القوية من الريف، تتحرك المجتمعات نحو المراكز الحضرية ومعها عاداتها الغذائية. علاوة على ذلك، ساهمت المجتمعات الأجنبية، وخاصة الأفريقية، أيضًا في
زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وخاصة في عواصم المقاطعات. تبرر هذه الوضعية زيادة الطلب على المنتجات من جميع الأنواع، مثل الموارد غير الخشبية، لتلبية الاحتياجات المتعددة لهذه المجتمعات. نتيجة لذلك، أدى ذلك إلى استغلال متزايد للمنتجات القادمة من الغابة، لأغراض متنوعة ولكن بشكل خاص لجعلها مصادر للدخل. وبالتالي، انتقلت تسويق الموارد
غير الخشبية من □مرحلة القرية □ □حيث كان يتم بيع الفائض فقط من الحصاد □ إلى مرحلة نشاط اقتصادي حقيقي.
أظهرت التبادلات مع المجتمعات أن هذا الضغط على المورد يضر بالمجتمعات المحلية التي تجد نفسها □مخدوعة □ من قبل أشخاص قادمين من المراكز الحضرية الكبرى وعادةً ما يكون لديهم موارد مالية أكبر. هذه الوضعية محبطة جدًا لهذه المجتمعات وخاصةً لممثليهم المحليين
الذين لا يمتلكون أدوات قانونية تسمح لهم بتنظيم □ التحكم في الوصول إلى المورد. حاليًا، يتضمن تسويق الموارد غير الخشبية الرجال والنساء والأطفال؛ يعتمد مستوى مشاركة كل منهم على المنتج ومستوى التدخل في سلسلة التسويق
□الحصاد، البيع، إلخ □. أظهرت دراسة أجريت على حصاد وتسويق راتنج □□□□□ أن 93 □ من الحصادين كانوا رجالاً و96 □
نوا نساءً □□□□□□□□□□، 0102 □.
يتضمن تسويق الموارد غير الخشبية أيضًا أشخاصًا من جنسيات مختلفة يتخصصون أكثر أو أقل في بعض السلاسل. وهذا ينطبق على الكاميرونيين، والسنغاليين، والإكوادوريين، والكونغوليين، والماليين، على سبيل المثال. أظهرت الدراسات أن العديد من الأسر الغابونية تعيش من بيع هذه المنتجات، إما كأنشطة رئيسية أو كمكملات لأنشطة أخرى. لذا، يصبح من غير الممكن إنكار أن تسويق
ير الخشبية يساهم بشكل فعال في الاقتصاد المحلي □□□□□□□□، 9002؛ □□□□□□□□□□، 0102 □. تقدم التنمية التجارية للموارد غير الخشبية جانبين: الإمكانية لإنشاء شركات محلية ومصادر جديدة للوظائف؛ الخطر على بعض هذه المنتجات من أن يكون استغلالها غير مستدام. تقييم الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالموارد غير الخشبية صعب التنفيذ. تقدم الوضعية الخاصة
بالموارد غير الخشبية في الغابون الخصائص التالية: استغلال الموارد غير الخشبية ليس نشاطًا منظمًا: إنه ينتمي إلى اقتصاد الجمع ويهرب من أي تنظيم. يولد استغلال الموارد غير الخشبية تكاليف يصعب قياسها خاصةً أن نشاط الجمع يتكامل بشكل خاص في الأنشطة المرتبطة بالمعيشة التي يكون الهدف الرئيسي منها هو تلبية الاحتياجات الأسرية. لذا، من المهم إجراء دراسات
اجتماعية واقتصادية حول الموارد غير الخشبية الأكثر تسويقًا في الأسواق الحضرية وشبه الحضرية والريفية في الغابون. لا يمتلك الغابون هياكل تسمح بالحصول على بيانات رقمية حول الدخل الحقيقي الناتج عن استغلال هذه المنتجات.
أشار التحليل الاقتصادي لـ □□□□□ إلى: □قطاع غير معروف. من الصعب تحديد النشاط الاقتصادي الناتج عن حصاد الموارد غير الخشبية للاستخدامات

الغذائية والطبية التقليدية. في الواقع، يتم استهلاك هذه المنتجات عادةً ذاتيًا ولا تكون، باستثناء بعض الاستثناءات النادرة، موضوع تجارة. علاوة على ذلك، لا يوجد أي نظام إحصائي يسجل جمع الموارد غير الخشبية ذات الأصل النباتي 01. على الرغم من هذه الصعوبة في تصنيف وقياس تجارة الموارد غير الخشبية، قدمت بعض الدراسات بيانات تتعلق بالفاعلين المعنيين،

ورخآو ؛1999 ، ل س ا ل س ا ض ع ب ى ل إ ة ف ا ض إ ا ب

ل أ ا ن م ع ا و ن أ ة ث ا ل ث ي د ح ت ب ت ا س ا ر د ا ه ذ ه ت ح م س ا م ك . 2010 ، 2009، ،

المحتملة للموارد غير الخشبية: السوق الدولية: يسمح بدخول العملات الأجنبية ومشاركة عدد كبير من المواطنين في إطار الجمع، والتحويل، والتسويق، والتصدير. السوق الإقليمية: هناك إمكانيات حقيقية للتبادل بين غرب قيا ووسط أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بـ وراتنج . السوق المحلية: إنها سوق غير مستقرة ولكنها تقدم بعض المزايا: تلبية الاحتياجات الأساسية لبعض الأسر؛ 01 وثيقة عمل : تقييم المنتجات الحرجية غير الخشبية ذات الأصل النباتي. تم الاستشهاد بها في دراسة جدوى حول المنتجات الحرجية غير الخشبية ذات الأصل النباتي في الغابون. 2002.

63 أ. الأمن الغذائي للسكان القرويين؛ ب. زيادة كبيرة في دخل السكان القرويين. سوق وطنية ممكنة أيضًا لعدد من المنتجات. سلاسل السوق الأول معروفة بشكل أو بآخر، وكذلك آلية عملها من خلال مختلف الفاعلين المشاركين فيها: المنتجون الأفارقة والمشترون الأوروبيون، وخاصة الفرنسيون والبلجيكيون. الدوائر والأنواع المتداولة معروفة إلى حد ما. وجود الغابون في هذا السوق الدولي لا يزال غير ملحوظ، على الرغم من امتلاكه للمنتجات غير الخشبية التي قد تهم المتطلبات الأوروبية، على الأقل من الناحية البيولوجية تابونا، 9991 . فيما يتعلق بالسوق الإقليمي، نلاحظ على سبيل المثال تبادلات مهمة بين ن ونيجيريا لمنتجات وبين الكاميرون والغابون لثمار المانجو البرية

ك ان ه ، ة ر ي خ أ ل ا ت ا و ن س ل ا ي ف .

تبادلات تحدث بين الغابون والسنغال، تتعلق براتنج الأوكوم، ولكن أيضًا بين الغابون وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا. ومع ذلك، فإن هذا السوق بعيد عن أن يكون رسميًا أو قانونيًا لأنه لا يخضع لأي نص تنظيمي مفوي بييوغو، 0102 . السوق المحلي، من جانبه، على الرغم من أن بيع المنتجات الأساسية مقبول بموجب التشريعات السارية، إلا أن الدائرة التجارية تبقى غير رسمية لأنها غير مصرح بها أو غير معترف بها بموجب القانون. السوق الوطنية، بسبب ضعف الاتصال بين المقاطعات، نتيجة لسوء حالة الطرق، تواجه صعوبة في التطور. ومع ذلك، نلاحظ مع ذلك تبادلات تحدث بين بعض المقاطعات، مثل حالة أوغو العليا وأوغو لولو فيما يتعلق بأوراق المارانتا بوانغا، 6002 . 2.5. القيود والفرص الأقسام التالية تقدم: - القيود المتعلقة بالتسويق؛ - القيود المتعلقة بإدارة الموارد؛ - القيود والفرص بناءً على كل من السلاسل المقدمة في الدراسة التشاركية. 1.2.5. القيود المتعلقة بتسويق المنتجات غير الخشبية الغذائية - بعد المسافات بين مناطق الإنتاج والمراكز الحضرية، مما يؤثر بشكل حقيقي على سعر بيع هذه المنتجات؛ - سوء حالة شبكة الطرق التي لا تشجع التجارة؛ - غياب المنتجات غير الخشبية من لوحة القيادة للاقتصاد الغابوني؛ - نقص المعلومات حول الكميات المتاحة مما يعيق نشاطًا تجاريًا موثوقًا. 2.2.5. القيود المتعلقة بالتحويل - غياب التقنيات المناسبة للتخزين، والحفظ، والتعبئة والتحويل مما يؤدي عادةً إلى فقدان كميات كبيرة من المنتجات غير الخشبية؛ - صعوبة العمل في تحويل بعض المنتجات غير الخشبية؛ - ضعف العائد من المواد بسبب ضعف أداء الآلات المستخدمة حاليًا في تحويل المنتجات غير الخشبية؛ - الصعوبات المتعلقة بجمع المنتجات غير الخشبية؛ - عدم توفر الطاقة الكهربائية في العديد من مناطق الغابون. - في هذه الاستراتيجية، حددنا خمسة منتجات غير خشبية، حيث يبرر الاختيار: مارانتا ، ، قش ؛ -

وفرها على مدار السنة مارانتا، رافيا، قش، ، راتنج، إلخ ؛ - القيود الضعيفة المتعلقة باستغلالها عسل، طر، إلخ ؛ - إمكانية توفير دخل كبير عسل، فطر، راتنج الأوكوم، إلخ ؛ - الاهتمام من الناحية الغذائية

رسألل ةيداصتقالا ةيحانلا نم مامتهالا - ؛ .

؛ - القيمة الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي ، راتنج الأوكوم . 3.2.5.
نادي‌لا يف ةرشابملا تاظحالملاو تالباقملا انل تحمس دويقلا .5.2.3.1

بتحديد القيود التالية - نقص التنظيم في السلسلة؛ - بعد مناطق الحصاد، مما يزيد من تكلفة النقل، مما يؤدي إلى زيادة سعر المنتج في أسواق ليبرفيل؛ - العدد الكبير جدًا من الأشخاص المشاركين في السلسلة، وخاصة في مقاطعة أوستوار؛ - عدم معرفة هذا المنتج في بعض القرى في مقاطعة ووليو- نتم. 2.3.2.5. الفرص على الرغم من القيود المحددة أعلاه، لا تفتقر سلسلة إلى الفرص. - توفر المورد على مدار السنة؛ - إمكانية تطوير التبادلات بين المقاطعات: موجود في جميع أنحاء الإقليم الوطني ولكنه يستهلك بشكل رئيسي من قبل الأشخاص الأصليين من مقاطعتي أوغو العليا وأوغو لولو؛ - إمكانية تطوير التبادلات مع الدول المجاورة الكاميرون على سبيل المثال ؛ - الطلب الكبير على المنتج في ليبرفيل، والذي يتجلى من جهة من خلال وجوده في جميع أسواق هذه دينة ومن جهة أخرى من خلال تطوير مساحات صغيرة متخصصة في بيع هذا المنتج. 4.2.5.
ماع لكشب دويقلا .5.2.4.1

تواجه سلسلة الأوديك بعض القيود المتعلقة بتنظيمها، وتطويرها، وتوريد التجار وتوفر المورد. نلاحظ بشكل أكثر تحديدًا: - الطابع الموسمي للمنتج؛ - بعد مناطق الحصاد مع التأثيرات: - تكلفة المنتج؛ - الكمية الضعيفة من المنتجات المتاحة مانيراكزا، 7002 - صعوبة العمل في استخراج المكسرات؛ - المنافسة مع الحيوانات التي تستهلك أيضًا ثمار هذا المنتج الفيلة على سبيل المثال ؛ - نقص التنظيم في السلسلة؛ - الطابع البدائي بعد للتقنيات المستخدمة في التحويل؛ - ضعف توريد الأسواق في موسم الجفاف؛ - صعوبة حفظ المنتج؛ - ضعف مستوى الترويج للمنتج. 2.4.2.5. الفرص لا تلغي القيود المذكورة أعلاه الفرص التي تقدمها سلسلة الأوديك في الغابون. من بين هذه الفرص يمكننا الإشارة إلى: - الطلب الكبير على المنتج من قبل المستهلكين الحضريين انظر مانيراكزا، 7002 ؛ - إمكانية الاستئناس نجوي وإيونغ-يونغ، 6991؛ نجوي وآخرون. 3002 ؛ - الطلب الكبير على المستوى الوطني، خاصةً لأن المنتج يستهلكه جميع الأعراق الغابونية؛ - إمكانية الوصول إلى الأسواق ية. 5.2.5. م مارانتا 1.5.2.5. القيود القيود الرئيسية التي يواجهها كل من الحصادين والبائعين هي غياب إطار قانوني وتنظيمي يمكن أن ينظم السلسلة. بسبب هذا القصور، يواجه البائعون العديد من المتاعب أثناء نقل المنتج؛ وهذا بشكل خاص من قبل موظفي الإدارة الغابية الذين يطلبون منهم غالبًا تقديم تصاريح البيع ودفع الضرائب المتعلقة بتسويق هذا المنتج. القيود الأخرى هي: - مصادرة الغابة من قبل بعض البائعين من القرويين بوانغا، 1102 ؛ - تكاليف النقل المرتفعة، خاصةً لكميات كبيرة من المنتج التي يجب إخلاؤها؛ - بعد أماكن الحصاد والشراء ، مما يساهم في زيادة تكاليف النقل وبالتالي سعر بيع المنتج في الأسواق؛ - العدد المتزايد من التجار المشاركين في بيع أوراق المارانتا؛ - الضغط على المورد بسبب الحاجة إلى جمع كميات كبيرة لتحقيق هوامش ربح كبيرة. 2.5.2.5. الفرص استنادًا إلى المقابلات التي أجريناها مع بعض البائعين، يبدو أن سلسلة المارانتا تقدم ثلاث فرص رئيسية: - سهولة تجديد المنتج؛ - وفرة المورد؛ - الطلب المتزايد دائمًا على المنتج. 6.2.5. رافيا 1.6.2.5. القيود بالنظر إلى الوضع كما قدمه الفاعلون الذين التقينا بهم، يمكن تحديد القيود التالية: - تدمير المناطق الغنية بالرافيا لأعمال البناء؛ - غياب جمعية لمستغلي الرافيا تجري خطوات في هذا الاتجاه في قرية أوكولاسي، في مقاطعة أوستوار ؛ - غياب ترويج حقيقي للمنتجات المصنوعة من الرافيا. 2.6.2.5. الفرص تظهر التبادلات مع الفاعلين في السلسلة ما يلي: - وفرة المورد؛ - سهولة تجديد المورد؛ - قرب المورد؛ - تنوع العملاء؛ - إمكانية الوصول إلى السوق الدولية خاصة في مجال الموضة ؛ - قرب بعض مناطق الحصاد من ليبرفيل. 7.2.5. راتنج الأوكوم

1.7.2.5. القيود كما هو الحال مع المنتجات غير الخشبية الأخرى، يواجه الفاعلون في سلسلة راتنج الأوكوم أيضًا العديد من الصعوبات التي تحد من نشاطهم. وتشمل هذه: - عدم وجود تصريح لاستغلال راتنج الأوكوم، - عدم وجود تصريح لنقل

راتنج الأوكوم؛ - الطابع التنظيمي غير الواضح نسبيًا لاستغلال راتنج الأوكوم، مما يترك مجالاً لـ الابتزاز الذي يتعرض له المستغلون
لهذه المورد؛ - ضيق السوق الداخلي الغابوني، بسبب أن هذا المنتج يستخدم أكثر للطقوس التقليدية خلال الاحتفالات أو غيرها؛ - غياب تنظيم الفاعلين في السلسلة؛ - ضعف الترويج في الأسواق الإقليمية والدولية. 2.7.2.5. الفرص تقدم سلسلة راتنج الأوكوم الفرص التالية: - توفر المورد على مدار السنة؛ - الاهتمام الاقتصادي المتزايد على المستوى الدولي بسبب الخصائص
التجميلية والعلاجية لهذا المنتج مفوي بييوغو، 0102 .
14 6. الاستراتيجية الوطنية لتطوير المنتجات الغابية غير الخشبية في إطار وضع استراتيجية وطنية لتطوير المنتجات الغابية غير الخشبية في غابون، بدا من المناسب إعداد حالة أولية حول المكتسبات والقيود المؤسسية والاجتماعية-الاقتصادية المتعلقة بمعرفة وإدارة الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع الاقتصادي. لذا سنحتفظ بما يلي: وجود أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية مخصصة
لإدارة وتنظيم الأنشطة المرتبطة باستغلال الغابات في غابون، يبرز إرادة سياسية معبر عنها في مجال تطوير قطاع الغابات، حتى وإن كانت الأطر القانونية المحددة المتعلقة بالاستغلال والتسويق للمنتجات الغابية غير الخشبية لا تزال بحاجة إلى وضعها وتنظيمها. إن تجسيد الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية المحددة المتعلقة بالمنتجات الغابية غير الخشبية سيمكن من
تنظيم وإدارة الوصول إلى الموارد واستخدامها وتسويقها. يجب أن يتجسد هذا الإطار القانوني من خلال الانتهاء من صياغة الإطار التنظيمي المحدد للمنتجات الغابية غير الخشبية الذي يجب أن يُقترح في مراجعة قانون الغابات. ستسمح هذه التعديلات الجديدة في قانون الغابات، بمجرد اعتمادها، للإدارات الفنية المسؤولة عن المنتجات الغابية غير الخشبية بتحقيق أهدافها من خلال
لوحة تحكم محاطة بنصوص قانونية. سيتطلب الوصول إلى الموارد من أجل تسويقها مخاطر تقليل المخزونات، وفقدان التنوع، وحتى انقراض بعض المنتجات الغابية غير الخشبية إذا لم يتم تطبيق مبدأ الاحتياط عند استخدام المنتجات الغابية غير الخشبية. تظهر الدراسات الاجتماعية- الاقتصادية أيضًا أنه، بسبب زيادة الإيرادات المرتبطة بتسويق المنتجات الغابية غير الخشبية، أصبحت
هذه الأنشطة التي كانت في السابق محصورة في الاقتصاد الأسري، اليوم تتجاوز حدود الاستخدامات وفقًا للقانون العرفي، لتصل إلى مستوى الاقتصاد الريعي على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، يتم ملاحظة ضغط متزايد على الموارد. ومن هنا تأتي أهمية مسألة استدامة الموارد من خلال مفهوم الإدارة المستدامة. بشكل عام، تُظهر هذه الحالة أن المنتجات الغابية غير الخشبية تُستهلك
يوميًا في غابون وأن لديها إمكانيات في مجالات التغذية والصحة والثقافة. لا يزال تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية ومنتجاتها الثانوية غير رسمي، لكن الطلب المتزايد على بعض المنتجات الغابية غير الخشبية الرائدة يطمئن على أن تطوير الأنشطة المرتبطة باستخدام المنتجات الغابية غير الخشبية في غابون سيقدم تحديات اقتصادية كبيرة على المستويات الوطنية والإقليمية
والدولية. إن غياب إطار تنظيمي وقانوني محدد للمنتجات الغابية غير الخشبية وعدم السيطرة على الأنشطة والسلاسل المرتبطة باستخداماتها يحد من عمل الهياكل الفنية المسؤولة عن قيمتها وإدارتها. يمكن أن تعيق النواقص في المعرفة المتعلقة بالموارد واستخدامها، وضع أساليب الحفاظ والحماية المستدامة المناسبة والفعالة. في الواقع، فإن الغموض الحالي حول المزايا
الحقيقية الناتجة عن اقتصاد المنتجات الغابية غير الخشبية يُعزى جزئيًا إلى غياب بيانات رقمية ملموسة وموضوعية. من المهم الإشارة إلى أن هذا القطاع، الذي لا يقل ربحية عن القطاعات الأخرى، يهيمن عليه السوق غير الرسمي. إن بيع المنتجات المستخرجة أو المصنوعة من المنتجات الغابية غير الخشبية من خلال المعارف التقليدية أو التقنيات الحديثة، يتطلب خلق قيمة مضافة
للموارد الخام. وبالتالي، فإن تسليط الضوء على قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية من خلال تنظيمه القانوني والمؤسسي والسيطرة على سلاسله سيمكن هذا القطاع من الاستجابة بشكل فعال للتدابير   لتنويع الاقتصاد الأخضر و   زيادة القيمة المضافة في معالجة المواد الخام، المدرجة في الخطة الاستراتيجية لغابون الناشئ   ، 1102 .

24 يجب أخذ القوى والضعف المختلفة المذكورة أعلاه في الاعتبار لتبرير تطوير هذا القطاع الواعد ولتقديم محاور

استراتيجية تتماشى مع متطلبات تنفيذه. 1.6. الرؤية بحلول عام 5202، يعتزم غابون تعزيز واستثمار قيمة منتجاته الغابية غير الخشبية المنتجات الغابية غير الخشبية مع ضمان إدارتها المستدامة، من خلال إطار قانوني ملائم وتدابير تحفيزية محددة لتطوير القطاع،
والتي يجب أن تؤدي من جهة إلى مساهمة كبيرة لهذه المنتجات في الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى، إلى المشاركة العادلة والمنصفة للمزايا الناتجة عن استخداماتها لجميع الفاعلين في السلاسل المرتبطة بهذا القطاع. 2.6. المبادئ الأساسية تعتبر المنتجات الغابية غير الخشبية مكونًا رئيسيًا من الموارد الجينية الغابية، بشكل خاص، ومن التنوع البيولوجي في غابون، بشكل
عام. يجب أن يتم جردها، وإدارتها، واستثمارها. تساهم المنتجات الغابية غير الخشبية في الاقتصاد المحلي، والأمن الغذائي والصحي، ولكن أيضًا في ممارسة الثقافة من قبل السكان المحليين. لديها قضايا اجتماعية واقتصادية لا يمكن تجاهلها تستحق مزيدًا من الاستثمار والتنظيم. وبالتالي، يجب أن يستفيد الوصول إلى المنتجات الغابية غير الخشبية من تنظيم قانوني وسياسة
إدارة مستدامة تشاركية؛ يمكن أن تساهم المنتجات الغابية غير الخشبية بشكل كبير في الاقتصاد الوطني الناتج المحلي الإجمالي من خلال إنتاج الثروات والوظائف. يجب على الدولة دمج استراتيجية لتطوير المنتجات الغابية غير الخشبية في التخطيط الوطني كأولوية سياسية، حتى يتمكن القطاع الغابي من المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛ يجب على الدولة ضمان المشاركة
العادلة والمنصفة للمزايا الناتجة عن استخدام المنتجات الغابية غير الخشبية بين الفاعلين المعنيين بإدارة واستثمار المنتجات الغابية غير الخشبية؛ يعد تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين بإدارة واستثمار المنتجات الغابية غير الخشبية ضروريًا لتنظيم واستثمار إمكانيات القطاع؛ يجب أن يؤدي إنشاء أطر مؤسسية وتنظيمية تحفيزية، مرنة ومنظمة، إلى تعزيز القطاع وتشجيع
الاستثمارات في سلاسل استثمار المنتجات الغابية غير الخشبية. 3.6. الهدف الاستراتيجي الهدف الاستراتيجي هو تقديم خطوط توجيهية تستند إلى التشخيص الاجتماعي- الاقتصادي الحالي للقطاع، والتي ستوجه الإجراءات السياسية ذات الأولوية التي يجب اتخاذها لتشكيل القطاع، وإدارة تطويره الاقتصادي. 1.3.6. الهدف العام الهدف العام للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمنتجات
الغابية غير الخشبية هو تعزيز استثمار المنتجات الغابية غير الخشبية بحيث تساهم بشكل مستدام في مكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائي في غابون.

34 2.3.6. هدف التنمية تتمثل قضايا التنمية في في جعل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية يساهم بشكل كبير في خلق المعرفة والثروات، تحت إشراف سياسة بيئية مناسبة. 4.6. المحاور الاستراتيجية تستند تحديد المحاور الاستراتيجية إلى الملاحظات التي تم إجراؤها من خلال التقييم التشخيصي للفرص والقيود في تطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية، ونقاط القوة
والضعف للفاعلين المعنيين في هذا القطاع. كما تأخذ في الاعتبار المزايا المؤسسية والتنظيمية والاجتماعية-الاقتصادية التي تم تحقيقها بالفعل. لذلك، فإن الهدف هو تقديم المجالات ذات الأولوية التي يجب أن تركز عليها الإجراءات من أجل تشكيل وتطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في غابون. وبالتالي، فإن المحاور الاستراتيجية الخمسة المحددة هي: تعزيز المعرفة
حول المنتجات الغابية غير الخشبية وتقنيات الإدارة المستدامة المتعلقة باستغلالها؛ إعداد وتنفيذ الإطار المؤسسي والتنظيمي المحدد لقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية؛ التشخيص الاقتصادي والسيطرة على تتبع سلاسل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية؛ تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية؛ إنشاء مناخ مواتٍ للاستثمارات في
القطاع. 1.4.6. المحور الاستراتيجي الأول: تعزيز المعرفة حول المنتجات الغابية غير الخشبية وتقنيات الإدارة المستدامة المتعلقة باستغلالها 1.1.4.6. السياق والتبرير أظهر التحليل التشخيصي لقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية أن هذا القطاع يستحق التطوير لأنه يقدم قضايا اقتصادية محتملة. في الواقع، فإن استثمار المنتجات الغابية غير الخشبية قد ينتج فوائد يمكن
أن تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني وضمان الأمن الغذائي. يتطلب تطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية ضغطًا على الموارد من خلال استغلالها، وبالتالي يتطلب، من أجل الحفاظ وحماية التنوع البيولوجي في غابون، سياسة

امة تضمن استدامة الموارد □ □ □ □ □ □ □ و □ □ □ □ □ □ □، 6002؛ □ □ □ □ □ □ □ □ □، 0102 □. وبالتالي، يجب ألا يتم استغلال الموارد الريعية وإدارتها بشكل
مستدام دون السيطرة الجيدة على الموارد. ومن هنا تأتي أهمية الأنشطة الموجهة نحو إنتاج المعرفة الكمية □بيانات الجرد المحلية □، والنوعية □تنوع الأنواع □، والعلمية المستهدفة □علم البيئة، علم الأحياء، علم الوراثة، النظاميات... □ التي يجب النظر فيها من أجل تحديد وتقييم وإدارة المخزونات المتاحة. يجب أيضًا النظر في حملات إعادة التشجير للمناطق المستغلة وإنشاء
مزارع غابية، من خلال ممارسة تدجين المنتجات الغابية غير الخشبية لدعم أنشطة الاستغلال المستدام. لإنجاح الأنشطة المخطط لها في إطار المحور الاستراتيجي 1، يوجد في غابون العديد من معاهد البحث، بما في ذلك تلك التي تتجمع □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □، □ □ □ □، إلخ □ التي يمكن أن توفر □أو تتدخل في توفير □ بيانات حول المنتجات الغابية غير الخشبية. البيانات التي يجب توفيرها
محددة لكل معهد. وهكذا، فإن □ □ □ □ ستوفر بيانات حول الجرد، والكميات، والتوزيع، وحالة الموارد. بينما سيكون □ □ □ □ موجهًا نحو البحث عن تقنيات تدجين فعالة للمنتجات الغابية غير الخشبية وتعميمها من خلال تدريب المزارعين.

44 من أجل تشجيع الوصول والتداول الحر للمعرفة النظرية والعملية حول الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية □ □ □ □ □ □ لجميع الفاعلين المعنيين باستغلال وإدارة الموارد غير الخشبية، سنقوم بإدراج أنشطة مرتبطة بالتوعية على نطاق واسع بالوثائق، والأساليب وبروتوكولات تقنية ناتجة عن إنتاج المعرفة المتعلقة بالموارد القابلة للاستغلال.
2.1.4.6. الهدف التشغيلي
تحسين المكتسبات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بتقييم وإدارة الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية بشكل مستدام. 3.1.4.6. النتائج المتوقعة تم جرد المورد ومعرفته علمياً بشكل جيد؛ التقنيات الخاصة بتقييم وإدارة الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية معروفة. 2.4.6. المحور الاستراتيجي الثاني: إعداد وتنفيذ الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص
بقطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية 1.2.4.6. السياق والتبرير أظهرت الدراسة التشخيصية أن الأنشطة الاقتصادية في قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية في الغابون كانت من النوع غير الرسمي. إحدى الخطوات الأولية التي من شأنها أن تساعد في تنظيم هذا القطاع هي اقتراح إطار قانوني ومؤسسي قانوني يتعلق بالموارد غير الخشبية ذات
ستخدامات الغذائية □ □ □ □ □ □ □ و □ □ □ □ □ □ □، 6002 □. تتعلق القوانين الغابية التي تنظم جميع الأنشطة المتعلقة باستغلال الغابات في الغابون جزئياً بالأنشطة المتعلقة باستغلال الخشب. في الواقع، على الرغم من الإشارة إلى استغلال الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، إلا أنها تظل غير محددة وغير مكتملة في بعض المواضيع. على سبيل المثال، النصوص المتعلقة
بالوصول، والتسويق، والتقاسم العادل للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية غير محددة في سياق اقتصادي على المستوى الوطني. وبالتالي، بهدف تنظيم وإدارة قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية من جهة، تظل ضرورة استكمال القانون الغابي فيما يتعلق بالموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية بناءً على النصوص
الموجودة بالفعل أولوية. بالإضافة إلى إطار قانوني ينظم استغلال الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، فإن إطاراً مالياً وقانونياً يحدد الضرائب المتعلقة بالنقل وتسويقها سيساهم أيضاً في تنظيم هذا القطاع، وفي التحكم في التدفقات المرتبطة به وإنتاج الثروات. يمكن أن يشجع إعداد قانون تحفيزي ينظم الضرائب المالية والجمركية الخاصة بقطاع الموارد غير
الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية على الاستثمار والتجارة على المستوى الدولي، حيث يوجد بالفعل إمكانات حقيقية للتبادل الإقليمي حول بعض الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، لا سيما بين غرب إفريقيا ووسط إفريقيا.
على المستوى المؤسسي، توجد بالفعل هيكلتان تقنيتان رئيسيتان، وهما □ □ □ إدارة تقييم الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية داخل
وزارة المياه والغابات و □ □ □ اللجنة الاستشارية الوطنية حول الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية. إن غياب إطار قانوني وتنظيمي يحد من تنفيذ مهام الإدارة والإشراف على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية التي تتولى هاتان الهيكلتان مسؤوليتها. وبالتالي، سيسعى هذا المحور الاستراتيجي

إلى اقتراح
أنشطة تهدف إلى إعداد ونشر □ □ □ أطر قانونية وتنظيمية تسمح بتنظيم، وإدارة، ومراقبة استغلال، وإدارة وتجارة الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية. 2.2.4.6. الأهداف التشغيلية إعداد وتنفيذ إطار مؤسسي وتنظيمي خاص بقطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية؛

54 تحفيز تطوير قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية من خلال إنشاء إطار مالي وقانوني خاص وتحفيزي. 3.2.4.6. النتائج المتوقعة تم إعداد القانون المتعلق بالتنظيم الخاص بالوصول وطرق تقاسم الفوائد الناتجة عن استخدام الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية ودمجه في القانون الغابي؛ تم إعداد واعتماد تدابير مالية وجمركية قانونية وتحفيزية
للاستثمار في قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية. 3.4.6. المحور الاستراتيجي الثالث: التشخيص الاقتصادي والتحكم في تتبع سلاسل قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية 1.3.4.6. السياق والتبرير من بين نقاط الضعف التي تم تحديدها في التحليل الاجتماعي والاقتصادي لقطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، تم الإشارة إلى نقص
تنظيم الفاعلين، وصعوبة تقنيات التحويل، وغياب التحكم في بعض المراحل الحرجة للتحويل، المرتبطة ببعض سلاسل شبية ذات الاستخدامات الغذائية □ □ □ □ □ □ □، 0102؛ □ □ □ □ □ □ □ وآخرون 1102؛ □ □ □ □ □ □ □ و □ □ □ □ □ □ □،
6002 □. علاوة على ذلك، على الرغم من أن البيانات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاستطلاعات حول المساهمة الحقيقية لتجارة الموارد غير الخشبية ذات
الاستخدامات الغذائية في الأسر الغابونية نادرة، إلا أن الإمكانات الاقتصادية القوية لهذا القطاع تظل واضحة. في الواقع، على الرغم من كونه غير رسمي، فإن زيادة الضغط البشري الحالي على بعض الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، وتمثيلها في أسواق البيع المحلية، هي دليل على طلب يومي مستمر، ومصادر دخل لا يستهان بها مرتبطة بتسويقها. إن الإرادة
السياسية في مجال تطوير الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية واضحة، وينبغي أن تشير القرارات السياسية في مجال التنفيذ وتعزيز قدرات هذا القطاع إلى تشخيص اقتصادي دقيق. يجب أن يستند هذا الأخير إلى تقارير دراسات اجتماعية واقتصادية وتقنية، رقمية وتمثيلية من حيث الجودة والكمية للأنشطة والإيرادات الناتجة عن تقييم الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات
الغذائية في جميع أنحاء الأراضي الغابونية وحتى أبعد من ذلك. سيسمح هذا المحور الاستراتيجي بإبراز نقاط القوة والضعف من وجهة نظر بشرية، وتكنولوجية، واقتصادية واجتماعية المرتبطة بهذا القطاع بناءً على معايير ونظم تقييم صارمة. يجب نشر النتائج الناتجة عن هذه الدراسات المختلفة وتحديثها بانتظام من خلال أدوات التواصل الفعالة والمتاحة لكل من الفاعلين في
القطاع وكذلك للجمهور العام. 2.3.4.6. الهدف التشغيلي تحديد الإمكانات الاقتصادية للسلاسل وتحديد الفاعلين المختلفين المعنيين بتقييم الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية في الغابون. 3.3.4.6. النتائج المتوقعة السلاسل الرئيسية لتقييم الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية معروفة ومسيطر عليها؛ تقدر المساهمات الاقتصادية الحقيقية والمحتملة
لقطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية في الأسر والناتج المحلي الإجمالي الوطني. 4.4.6. المحور الاستراتيجي الرابع: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتطوير قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية 1.4.4.6. السياق والتبرير

64 تظهر الدراسات التي أجريت حتى الآن أن العديد من سلاسل الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية تتميز بالفعل في الأسواق، على الرغم من أن مشاكل التنظيم وتقنيات التحويل تحد من السيطرة الكاملة على تتبع سلاسل
يم الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية من الاستغلال إلى المنتج النهائي □ □ □ □ □ □ □، 0102؛ □ □ □ □ □ □ □ وآخرون 1102 □. السلاسل الأكثر
تنظيماً مزودة بمنظمات صغيرة □جامعي الموارد، الناقلون، الجملة، التجزئة، إلخ □ التي تحتاج إلى دعم تقني ونظري حول المفاهيم الأساسية الضرورية لتقييم مثالي وعالي الجودة □غذائي، صحي □ □ □ □ □، 9002 □، ولكن أيضاً حول مبادئ التنمية المستدامة التي تتضمن مفاهيم الاستغلال القانوني، والإدارة المستدامة، والتجارة العادلة للموارد المقيمة. فيما

يتعلق بالتوجهات
السياسية والاقتصادية، يجب أن تشكل السياسة القطاعية، والاستراتيجية الوطنية، وخطة العمل المتعلقة بالموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية أدوات مرجعية لتنظيم وتطوير قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية. يجب أن تسمح الإرشادات الواردة في هذه الوثائق الاستراتيجية للغابون بتنسيق وإعادة توجيه
التدخلات المبادرات المتعلقة بالموارد غير
الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، سواء في إطار برامج وطنية، أو في إطار التعاون مع شركاء التنمية. سيسعى هذا المحور الاستراتيجي إلى اقتراح توجيهات بشأن تعزيز القدرات المؤسسية، والبشرية، والتقنية في مجال الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية بناءً على تشخيص السلاسل وأخذ الأهداف التنموية المستهدفة في القطاع بعين الاعتبار. 2.4.4.6. الهدف
التشغيلي تيسير تطوير قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية من خلال موارد مناسبة وأدوات سياسية لصنع القرار. 3.4.4.6. النتائج المتوقعة تم إعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية، وخطة العمل المتعلقة بالموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية المرتبطة بتقييم الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، والقانون الخاص بالسياسة القطاعية
المتعلقة بالموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية كأدوات قرار وتوجيه لتطوير قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية في الغابون. 5.4.6. المحور الاستراتيجي الخامس: إنشاء مناخ ملائم للاستثمارات الجديدة في قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية 1.5.4.6. السياق والتبرير يقدم المحور الاستراتيجي 5 من جهة توجيهات تتعلق بآليات
الوصول إلى الموارد المالية، ومن جهة أخرى، أنشطة تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال الاستثمار لقطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية، وفقاً لأحكام بروتوكول ناغويا 0102 . في هذا السياق، من المهم أن نذكر أن
ونية قد وضعت ميثاق الاستثمارات المعروف بالقانون 51 8991 . . - . . ميثاق الاستثمارات الذي يلغي جميع الأحكام السابقة المتعلقة
بالاستثمار، لا سيما تلك الواردة في القانون رقم 7 98 الصادر في 6 يوليو 9891 المتعلق بقانون الاستثمارات في الجمهورية الغابونية. ينظم هذا الميثاق تعزيز وتأمين الاستثمارات الخاصة في قطاعات متنوعة، بهدف تشجيع تنويع حقيقي للاقتصاد. يتم تنفيذ توجيهات ميثاق الاستثمارات جزئياً من قبل وكالة تعزيز الاستثمارات الخاصة
ددع ىلإ ةفاضإلاب ، 2007 ،
من الأحكام التنظيمية المتخذة على مستوى النظام المصرفي والمالي، التي تدعم تطوير الاستثمارات الخاصة. من بين هذه الآليات لتمويل الاستثمارات الخاصة العامة، توجد صناديق التنمية والتوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ن امضلاو ةدعاسملا قيدانصو

74 من المهم أيضاً الإشارة إلى أنه على عكس قطاع الخشب، الذي يستفيد من سياسة استثمار خاصة ،
7002 -التي تنظمها القانون الجديد رقم 610 10 الصادر في 31-21-1002 المتعلق بقانون الغابات في الجمهورية الغابونية، واثنتين من الهياكل الإدارية، الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للصناعات، والتجارة في الخشب وتقييم المنتجات الغابية -
المكلفة بتطبيق هذا القانون، لا يزال قطاع الموارد غير الخشبية ذات الاستخدامات الغذائية بعيداً عن التوجيهات والآليات الدقيقة المخصصة من جهة للتنظيم - الإطار المالي والقانوني الخاص - ومن جهة أخرى للترويج - التدابير التحفيزية - لأنشطته الاقتصادية ، 9002؛ وآخرون 1102 . سيسعى التطوير أدناه لهذا المحور الاستراتيجي إلى تحديد الآليات والأنشطة
المختلفة التي ستساهم في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وتقييم مؤشرات الأداء.
84 7. الجدول الزمني لاستراتيجية المهمة وضع استراتيجية وطنية مصحوبة بخطة عمل، لتحفيز وإطار تطوير القطاع للمنتجات الغابية غير الخشبية من خلال تعزيز قيمتها، مع ضمان إدارتها المستدامة. الرؤية العامة بحلول عام 5202، يعتزم الغابون تعزيز وتطوير قيمة منتجاته الغابية غير الخشبية مع ضمان إدارتها المستدامة، من خلال إطار قانوني مناسب وتدابير تحفيزية
محددة لتطوير القطاع، والتي يجب أن تؤدي من جهة إلى مساهمة كبيرة لهذه المنتجات في الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى، إلى تقاسم عادل ومنصف للمنافع الناتجة عن استخدامها مع جميع الفاعلين في السلاسل المرتبطة بهذا القطاع.

الهدف العام تنظيم تعزيز وإدارة مستدامة للمنتجات الغابية غير الخشبية بحيث تساهم في مكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائي في الغابون. هدف التنمية

تعزيز قطاع □ □ □ □ من خلال جعله يساهم في خلق المعرفة والثروات، تحت إشراف سياسة بيئية. التحديات التحدي 1 تجميع المعرفة المتعلقة بالموارد واستخدامها المستدام التحدي 2 اكتساب الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بـ □ □ □ □ التحدي 3 تقييم الوضع الحالي للسلاسل والإمكانات الاجتماعية والاقتصادية لقطاع □ □ □ □. التحدي 4 تعزيز القدرات المتعلقة بتطوير القطاع التحدي 5

تنفيذ إطار تحفيزي للاستثمار في قطاع □ □ □ □ المحاور الاستراتيجية المحور 1 تعزيز المعرفة حول □ □ □ □ وتقنيات الإدارة المستدامة المرتبطة باستغلالها. المحور 2 وضع وتنفيذ الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بقطاع □ □ □ □. المحور 3 تشخيص اقتصادي والتحكم في تتبع السلاسل لقطاع □ □ □ □. المحور 4 تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتطوير قطاع مئالم خانم ءاشنإ 5 روحملا □ □ □ □ للاستثمارات في القطاع

94 الأهداف التشغيلية تحسين المعارف العلمية والتكنولوجية المتعلقة بتعزيز وإدارة مستدامة لـ □ □ □ □ إعداد وثيقة قانونية تنظم الوصول إلى الموارد وطرق التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدامها. تحفيز تطوير قطاع ةيداصتقالا تانكمإلا ديدحت يزيفحتو صاخ يكرمجو يبيرض راطإ عضو لالخ نم □ □ □ □ للسلاسل والفاعلين المختلفين المعنيين بتعزيز □ □ □ □ في الغابون.

تشجيع تطوير قطاع □ □ □ □ من خلال موارد مناسبة وأدوات سياسية لصنع القرار. تحفيز تطوير قطاع □ □ □ □ من خلال إنشاء آليات تمويل تحفيزية وخاصة بالقطاع. تشجيع الاستثمارات في قطاع □ □ □ □ من خلال تنظيم الشراكات وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام □ □ □ □ بشكل عادل ومنصف. النتائج المتوقعة الموارد معروفة علميًا بشكل جيد تقنيات التعزيز وأدوات الإدارة المستدامة الخاصة

بـ □ □ □ □ معروفة. تم إعداد قانون يتعلق بالتنظيم المتعلق بالوصول وطرق تقاسم المنافع الناتجة عن استخدام □ □ □ □ وتم دمجه في قانون الغابات. تم إعداد وتبني تدابير ضريبية وجمركية قانونية وتحفيزية للاستثمار في قطاع □ □ □ □. السلاسل الرئيسية لتعزيز □ □ □ □ معروفة ومسيطر عليها. تم تقدير المساهمات الاقتصادية الحقيقية والمحتملة لقطاع □ □ □ □ على الأسر والناتج المحلي

الإجمالي الوطني. تم إعداد الاستراتيجية الوطنية، وخطة العمل المرتبطة بـ □ □ □ □، و تم إعداد وتبني قانون السياسة القطاعية الخاص بـ □ □ □ □ كأدوات قرار وتوجيه لتطوير قطاع □ □ □ □ في الغابون. تم تنظيم حلول تنظيمية للوصول إلى التمويل للاستثمار في قطاع □ □ □ □ من خلال السياسات. تم إنشاء منصات تقنية متخصصة تنظم الأنشطة المرتبطة بقطاع □ □ □ □.

05 8. خطة عمل الاستراتيجية المحور الاستراتيجي 1: تعزيز المعرفة حول □ □ □ □ وتقنيات الإدارة المستدامة المرتبطة باستغلالها. النتائج: تم جرد الموارد ومعرفتها جيدًا من الناحية العلمية والثقافية أدوات الإدارة المستدامة الخاصة باستغلال □ □ □ □ معروفة. مؤشرات الأداء: منشورات علمية جديدة ووثائق توعية محدثة تم توعية الفاعلين في قطاع لالغتسالا قرط لوح □ □ □ □ المستدام ومنخفض التأثير لـ □ □ □ □ من خلال ورش عمل وندوات الأنشطة النتائج المتوقعة مؤشرات الأداء الجدول مني □السنة □ 1□ 2□ 3□ 4□ 5□ 1□.تقييم المعارف الحالية حول □ □ □ □ الرئيسية المستخدمة في الغابون □المادة 7. ياغويا □ تم تحديد مستوى المعرفة حول □ □ □ □ الأكثر استخدامًا تقارير ملخصة ببليوغرافية □ □ □ □ □ 2□.خرائط توزيع واستغلال □ □ □ □ تم إعداد خرائط

البيوجغرافيا وشدة استغلال □ □ □ □. تم إصدار خريطة التوزيع المكاني لـ □ □ □ □ وهي متاحة. تم إصدار خريطة مستوى لال المكاني لـ □ □ □ □ وهي متاحة. □ □ □ □ 3□.جرد □ □ □ □ في الغابون البيانات الكمية والنوعية حول □ □ □ □ طقة وفرتها معروفة. تقارير الجرد □ □ □ □ 4□.اختيار 7 □ □ □ □ رئيسية تعيين 7 □ □ □ □ رئيسية تقرير دراسة تحليلية □

15 قابلة للتعزيز من الناحية الاقتصادية والثقافية والتغذوية قابلة للتعزيز على المدى القصير. □5.تقييم الوضع الحالي وتحديث تقنيات الإدارة المستدامة لـ □ □ □ □ تقنيات الاستغلال المستدام ومنخفض التأثير لـ □ □ □ □ معروفة ومحدثة. تقنيات الاستئناس والتكاثر الجماعي لـ □ □ □ □ معروفة ومحدثة تقرير ملخص ببليوغرافية تقارير ورش عمل ندوات توعية

تقارير الأنشطة، بروتوكولات
علمية 6.تقييم الوضع الحالي وتحديث أدوات الإدارة المستدامة لـ المعايير والمعايير لـ في خطط الإدارة
تم نشرها تم تحديد البرامج وبروتوكولات إعادة التشجير. خطط الإدارة تخطيط حملات إعادة التشجير 7.توعية وتبسيط
المعرفة حول ، واستخداماتها وإدارتها المستدامة تم إعداد وتحرير وثائق تتعلق بمعرفة ، واستخدامها
وإدارتها المستدامة. منشورات
قواعد بيانات مادية رقمية ورش عمل ندوات لتبسيط المحور الاستراتيجي 2: وضع وتنفيذ الإطار المؤسسي
والتنظيمي المتعلق بـ . النتائج: تم دمج التنظيم المتعلق بالوصول وطرق تقاسم المنافع الناتجة عن استخدام
ةيزيفحتو ةينونواق ةيكرمجو ةيبيرض ريبادت ينبتو دادعإ مت .تاباغلا نونواق يف
للاستثمار في قطاع من قبل السياسات. مؤشرات الأداء: تم دمج نصوص
وقرارات خاصة بطرق الوصول وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام في قانون الغابات.
-- 55 من 86 --
25 تم دمج نصوص تطبيقية جديدة خاصة بقطاع في الميثاق الوطني للاستثمار تم إصدار وتبني خطة ضريبية
وجمركية مرنة وخاصة بالاستثمارات في قطاع . الأنشطة النتائج المتوقعة مؤشرات الأداء الجدول الزمني السنة
مسا ق تو مادخت س او ،لوصو لاب قلعتملا ميظنتلا يف صقاونلا ديدحت.1 2 3 4 5 1
المنافع الناتجة عنها في النصوص والقرارات الحالية في قانون
الغابات. تم تحديد النواقص والنواقص المتعلقة بالوصول والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدام
لوح يميظنتلاو ينونواقلا راطإلا زيزعت.2 قيقحتلا لمع شرو ريراقت تاعامتجا رضحم
أضيأ نمضتت تاليدعت لخادإ وأ وصقاونلا دس لالخ نم ةيلاحلا صوصنلا ىلعءانب
توجيهات بروتوكول ناغويا ناغويا: المادة 7، 8، 21 تم إعداد مشاريع نصوص وقرارات جديدة
تتضمن طرق الوصول وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام . قانون الغابات يقدم إصلاحات حول طرق الوصول إلى
الموارد وينظم الآن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدام 3.دمج تعزيز الاستثمارات
المتعلقة بقطاع في الميثاق الوطني للاستثمارات ونصوص تطبيقه تم إعداد مشاريع نصوص تطبيقية حول تعزيز
الاستثمارات الخاصة بقطاع وتم تبنيها.
الوثيقة الجديدة المادية حول الميثاق الوطني للاستثمارات تقدم الآن نصوص تطبيقية تتعلق بتعزيز الاستثمارات الخاصة
قطاع 4.تنفيذ نظام ضريبي وجمركي تحفيزي للاستثمار في قطاع ضريبة على الوصول، الجمع،
التسويق، التحويل والتصدير تم إعداد خطة ضريبية وجمركية تحفيزية للاستثمار في قطاع وتم التحقق منها.
الوثيقة المادية حول الخطة الضريبية
والجمارك المتعلقة بالاستثمار في قطاع تم إصدارها ومتاحة 5.إعداد مدونة سلوك جيدة تنظم الوصول
والتقاسم المرتبط باستخدام ناغويا المادة 21، 02، 42 وثيقة تحدد الإرشادات والمعايير لأفضل الممارسات،
والوصول وتقاسم المنافع المرتبطة بـ تم إصدار الوثيقة حول الممارسات الجيدة في قطاع وهي متاحة.
-- 65 من 86 --
رشن مت عاطق يف نيلعافلل لوح يميظنتلاو ينونواقلا راطإلا طيسبت.6 53
الإصلاحات المتعلقة بالنصوص التطبيقية والقوانين المتعلقة بـ لجميع الفاعلين في قطاع قواعد بيانات
مادية رقمية ورشة عمل ندوة توعية المحور الاستراتيجي 3: التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والتحكم في تتبع قطاع
رطيسمو ةفورعم زيزعتل ةيسيئرلا لسالسلا :جئاتنلا .
عليها. تم تقدير المساهمات الاقتصادية الحقيقية والمحتملة لقطاع على الأسر والناتج المحلي الإجمالي الوطني
مؤشرات الأداء: تم إصدار وتحقق تقرير ملخص حول السلاسل الرئيسية لـ في الغابون تم إصدار وتحقق تقرير
إحصائي حول الإمكانات الاقتصادية لقطاع في الغابون. الأنشطة النتائج المتوقعة مؤشرات الأداء الجدول الزمني
السنة 1 2 3 4 5
ةطبترم ةيلاع ةيداصتقا تانايكمإ اهيدل يتلاو ةمظنملا ةيسيئرلا لسالسلا ديدحت.1
بتعزيز قائمة السلاسل السائدة معروفة. تقارير دراسة 2.وصف التنظيم الكامل للسلاسل تم تحديد تتبع كل
سلسلة سائدة من استغلال المورد حتى المنتج شبه النهائي النهائي. تقارير دراسة 3.تحديد الفاعلين المختلفين
المشاركين في السلاسل تم تحديد الفاعلين المختلفين المعنيين في
المراحل الفردية للسلاسل. تقارير دراسة

45 المحور الاستراتيجي 4: تعزيز القدرات المؤسسية والوطنية لتطوير قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية النتائج: تم اعتماد الوثيقة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المرتبطة بها للمنتجات الغابية غير الخشبية تم إدراج المشغلين الاقتصاديين الرئيسيين في القطاع 4. وصف التقنيات المطبقة في عمليات القيمة المضافة للمنتجات الغابية غير الخشبية في هذه السلاسل تم وصف

التقنيات المطبقة في عمليات التحويل تم تقييم مستوى التقنيات حرفية شبه صناعية صناعية المستخدمة في القيمة المضافة للمنتجات الغابية غير الخشبية. تقارير فنية 5. إجراء تشخيص حول نقاط الضعف والإنجازات والقوى والنواقص في تنظيم سلاسل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية وعلى الأولويات المعبر عنها من قبل المجتمعات المحلية الأصلية ناغويا، المادة 22 تم

إعداد التشخيص البشري والاجتماعي والتقني والوظيفي والاقتصادي لسلاسل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية. أصبحت أولويات المجتمعات المحلية الأصلية معروفة. تقارير اجتماعية واقتصادية تقرير دراسة قطاعية 6. اقتراح حلول واقعية لتعزيز قدرات السلاسل الرئيسية بناءً على تشخيص نقاط الضعف تم تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز قدرات سلاسل قطاع المنتجات

الغابية غير الخشبية تم اقتراح حلول واقعية متفق عليها لتعزيز قدرات القطاع. محضر اجتماع تقارير ورشة العمل للتأكيد دادعإ مت ةيبشخلا ريغ ةيباغلا تاجتنملا عاطق لسالس ةسارد نع ةجتانلا تامولعملا رشن .7 واعتماد وثيقة فعلية حول التحليل القطاعي لسلاسل المنتجات الغابية غير الخشبية. ورشة عمل ندوة قاعدة بيانات

55 تم إعداد واعتماد قانون السياسة القطاعية الخاصة بالمنتجات الغابية غير الخشبية. تم تعزيز قدرات الموارد البشرية والتكنولوجية لسلاسل المنتجات الغابية غير الخشبية مؤشرات الأداء: تم إصدار وثيقة المحاور الاستراتيجية وخطط العمل للاستراتيجية الوطنية للمنتجات الغابية غير الخشبية وتستخدم كوثيقة أساسية لدى صانعي السياسات للتوجيهات المتعلقة بالقرارات بشأن

قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية. تم إصدار ونشر قانون السياسة القطاعية الخاصة بالمنتجات الغابية غير الخشبية تم اكتساب الأدوات والمهارات الفكرية والتقنية اللازمة من قبل مشغلي قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية الأنشطة النتائج المتوقعة مؤشرات الأداء الجدول الزمني السنة 1 2 3 4 5 1. التحقق من أخذ المشروع السياسي الوطني الخطة الاستراتيجية

غابون الناشئة ، قانون السياسة الوطنية في مجال التنمية، وتوجيهات بروتوكول ناغويا في إعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للمنتجات الغابية غير الخشبية تدمج وثيقة للمنتجات الغابية غير الخشبية كل من التوجيهات السياسية الوطنية في مجال التنمية وتوجيهات بروتوكول ناغويا بشأن الوصول والتقاسم العادل للمنافع الناتجة عن استخدام المنتجات الغابية غير

الخشبية تقرير اللجنة الاستشارية الوطنية ورشة عمل للتأكيد 2. اعتماد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتطوير المنتجات الغابية غير الخشبية تم اعتماد وثيقة للمنتجات الغابية غير الخشبية من قبل الحكومة. تقرير اللجنة نشارية الوطنية تم إصدار الوثيقة الفعلية لـ وهي متاحة. 3. نشر للمنتجات الغابية غير الخشبية لجميع الفاعلين في

قطاع الغابات تتوفر وثيقة للمنتجات الغابية غير الخشبية لدى الفاعلين الرئيسيين المعنيين بالاستغلال والإدارة والاقتصاد في قطاع الغابات. رسائل نقل قاعدة بيانات ورشة عمل معلوماتية 4. توثيق التوجيهات وخطط العمل لـ تاذ ةطشنألاو تاكارشلاو ةيسايسلا تاارقلا يف ةيبشخلا ريغ ةيباغلا تاجتنملل الصلة يتم أخذ للمنتجات الغابية غير الخشبية في

الاعتبار في التوجيهات المتعلقة بالقرارات من الوزارات المعنية بإدارة واستغلال وتطوير برامج البحث والمشاريع الحرجية خطوط الميزانية

65 لتطوير قطاع الغابات. القطاع الغابي والريفي. دراسات التأثير شراكات مشاريع ريفية تقارير الأنشطة السنوية 5. إعداد، اعتماد ونشر قانون السياسة القطاعية حول المنتجات الغابية غير الخشبية بالإشارة إلى توجيهات بروتوكول ناغويا المادة 7، 8، 22 تم إعداد قانون السياسة القطاعية حول المنتجات الغابية غير الخشبية، وتم اعتماده من قبل صانعي السياسات تم إصدار

الوثيقة الفعلية لقانون السياسة القطاعية حول المنتجات الغابية غير الخشبية وهي متاحة 6. تحسين القدرات الوظيفية للهياكل الفنية المسؤولة عن المنتجات الغابية غير الخشبية تكون اللجنة الاستشارية الوطنية فعالة للغاية تكون الهياكل الفنية الوزارية المسؤولة عن المنتجات الغابية غير الخشبية مستقلة وفعالة. محاضر الاجتماعات تقارير الأنشطة تطبيق

لتوجيهات دون الإقليمية لـ بشأن المنتجات الغابية غير الخشبية 7. تعزيز وتحسين مكتسبات الفاعلين في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية بناءً على نقاط الضعف التي تم تحديدها خلال تشخيص السلاسل ناغويا، المادة 22 . تم توعية الفاعلين في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية حول مفاهيم: مفهوم الإدارة المستدامة تنظيم السلاسل التجارة العادلة

أساسيات التسويق الأمن الغذائي فرص البحث والتطوير تم إبلاغ وتدريب الفاعلين في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية حول: تقنيات الاستغلال ذات التأثير المنخفض، الابتكارات التكنولوجية المطبقة على تقنيات مختلفة لقيمة المنتجات الغابية غير الخشبية، ورشة عمل وندوات للتوعية والتدريب، تقارير ورش العمل التطبيق العملي للتدريبات من قبل المشغلين الاقتصاديين

تطور المعدات وسلاسل التحويل للمنتجات الغابية غير الخشبية تطور مستوى إعداد المنتجات الغابية غير الخشبية شبه نهائي نهائي تنويع المنتجات الناتجة عن المنتجات الغابية غير الخشبية المعالجة والمقترحة في الأسواق والأسواق الكبرى. زيادة مبيعات المنتجات الغابية غير الخشبية

75 المفاهيم الأساسية للمحاسبة، إدارة الموارد البشرية زيادة ملحوظة في حصص السوق للمنتجات الغابية غير الخشبية ريغ ةيباغلا تاجتنملا ةمءاسم ،ايوغان لوكوتورب تاهيجوت لوح نيكلهتسملا ةيعوت .8 الخشبية المعالجة في الأمن الغذائي والفرص الاقتصادية الناتجة عن قيمتها المضافة تكون المنتجات الرئيسية المعالجة الناتجة عن المنتجات الغابية غير الخشبية معروفة من

قبل المستهلكين. يفضل المستهلكون استهلاك المنتجات المعتمدة والموسومة. تكون أماكن تسويق المنتجات المعالجة الناتجة عن المنتجات الغابية غير الخشبية معروفة ومتاحة. تكون العوائد الاقتصادية الناتجة عن تسويق المنتجات الغابية غير الخشبية معلنة ومتاحة لكل من السلاسل الرئيسية. حملات إعلانية معارض أيام مفتوحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة عرض وتذوق مجاني في

الأسواق الكبرى. بيانات اقتصادية المحور الاستراتيجي 5: إنشاء مناخ مواتٍ للاستثمار في القطاع النتائج: تم تنظيم حلول تنظيمية للوصول إلى التمويل للاستثمار في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية من قبل صانعي السياسات. تم إنشاء منصات تقنية متخصصة تدعم الأنشطة المتعلقة بقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية. مؤشرات الأداء: زيادة ملحوظة في الاستثمارات

الوطنية والدولية في سلاسل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية زيادة الشراكات الرسمية وتنافسية المنتجات المعالجة الناتجة عن المنتجات الغابية غير الخشبية الأنشطة النتائج المتوقعة مؤشرات الأداء الجدول الزمني السنة 1 2 3 24 ةدامل ا ،ايوغان ةيبشخل ا ريغ ةيباغل ا تاجتنمل ا عاطق يف رمثتسمل ا ليلد دادعإ .1 5 4 تم إعداد واعتماد دليل المستثمر الذي

يتضمن اللوائح السارية: التجارة، الصحة النباتية، الغابات، الصناعة، الاقتصاد، الاجتماعية، مراقبة الجودة... في قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية. تم إصدار دليل المستثمر لقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية وهو متاح

85 نشرة معلوماتية 2. إنشاء خطوط ائتمان مناسبة من قبل الدولة للأنشطة الاقتصادية لقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية تم تنظيم وإنشاء خطوط ائتمان مناسبة للأنشطة المتعلقة بالمنتجات الغابية غير الخشبية ومتاحة لمجموعة واسعة من الفاعلين الاقتصاديين المحتملين. عدد المشغلين الاقتصاديين في سلاسل قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية في تزايد عدد الانضمامات إلى

الائتمانات نشرة معلوماتية 3. إعداد نماذج بنود تعاقدية للشراكات بين الفاعلين المختلفين المعنيين في السلاسل انظر بروتوكول ناغويا، المادة 21، 91 تم تحديد واعتماد نماذج بنود تعاقدية للشراكات بين الفاعلين المختلفين المعنيين في سلسلة المنتجات الغابية غير الخشبية. تم إصدار مستندات تتعلق بالنماذج التعاقدية وهي متاحة. تقارير الأنشطة 4. تنظيم

التفاوض حول البنود التعاقدية بين الأطراف الشريكة في سلسلة المنتجات الغابية غير الخشبية تم تنظيم منصة لتوجيه

البنود التعاقدية للفاعلين المعنيين في الشراكات في سلسلة المنتجات الغابية غير الخشبية. تم تسجيل عقود شراكة رسمية تتعلق بقطاع المنتجات الغابية غير الخشبية تقارير الأنشطة 5. تحديد وتنفيذ استراتيجية للعلامة التجارية والشهادة للمنتجات
الغابية غير الخشبية مع التركيز على الحفاظ على الموارد واستخدامها المستدام تشجيع توقيع معاهدة مدريد بشأن الملكية الفكرية، ناغويا المادة 9 تم إعداد واعتماد إجراء للعلامة التجارية والشهادة للمنتجات الغابية غير الخشبية في الغابون تشجيع توقيع معاهدة مدريد بشأن الملكية الفكرية . تم إصدار إجراء العلامة التجارية والشهادة للمنتجات الغابية غير الخشبية في
الغابون وهو متاح ورش عمل ندوات للمعلومات والتأكيد 6. تحديد سلطة إدارية مسؤولة عن تنظيم التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدام المنتجات الغابية غير الخشبية تم تعيين تأسيس منصة إدارية مسؤولة عن تنظيم التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدام المنتجات الغابية غير الخشبية. عدد طلبات الانضمام المسجلة المنافع المسجلة تقارير
الأنشطة
-- 26 من 86 --
ةيئيجلا دراوملا مادختساب ةطبترملا ةيديلقتلا فراعملا ةكراشمو ةيامحلا تايلآ ءاشنإ .7 59
نظام سوس جنيريس بروتوكول ناغويا المادة 01، 11 تم تحديد واعتماد إجراءات لحماية ومشاركة المعارف التقليدية المحلية المرتبطة بالموارد الجينية نظام سوس جنيريس . تم تعيين تأسيس منصة مسؤولة عن حماية ومشاركة المعارف التقليدية المحلية المرتبطة بالموارد الجينية نظام
سوس جنيريس . تم تشغيل خدمة حماية ومشاركة المعارف التقليدية المحلية المرتبطة باستخدام الموارد الجينية نظام سوس جنيريس . عدد طلبات الانضمام إلى خدمة حماية المعارف تقارير الأنشطة 8. نشر على نطاق واسع التدابير التحفيزية المتعلقة بقيمة المنتجات الغابية غير الخشبية تكون التدابير التحفيزية للاستثمار في سلاسل المنتجات الغابية غير الخشبية معروفة على
نطاق واسع. تم إصدار وتوزيع التدابير التحفيزية للاستثمار في سلسلة المنتجات الغابية غير الخشبية ورش عمل ندوات للمعلومات قاعدة بيانات
-- 36 من 86 --
06 الخاتمة تقدم الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتطوير قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية المقترحة في إطار هذا الوثيقة خطوط توجيهية حول التحديات والقضايا والأهداف والإجراءات العملية التي يجب اتخاذها لتقنين هذا القطاع، وبالتالي إزالة الغموض عن الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية الناتجة عن استغلال المنتجات الحرجية غير الخشبية من الغابات الغابونية. وتستند
المحاور الاستراتيجية للتنمية المحددة إلى حالة القطاع، والإنجازات، والضعف، والإمكانات التي تم تسليط الضوء عليها من خلال التحليل الاجتماعي والاقتصادي الحالي لقطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية. من وجهة نظر عامة، فإن التحدي الرئيسي في السنوات الخمس الأولى هو التركيز على الهيكلة المؤسسية والقانونية الخاصة بقطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية، من أجل
تنظيم الأنشطة، وحماية الموارد، وتقديم إطار عمل قانوني للجهات الفاعلة المختلفة المعنية بهذا القطاع. علاوة على ذلك، تعتبر تجميع المعرفة العامة المفيدة لاستغلال وإدارة الموارد المستدامة بمثابة مقدمة ضرورية لبدء وتوجيه الأنشطة التكنولوجية والاقتصادية في هذا القطاع. أخيرًا، يُعتبر تعزيز القدرات الوطنية للجهات الفاعلة واقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار
بمثابة نقاط انطلاق استراتيجية ينبغي أن تمكن قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية من المساهمة بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الغابوني، من خلال إنتاج الثروات وتوفير فرص العمل للسكان المحليين. نظرًا للمتطلبات الدولية للإدارة المستدامة والتجارة العادلة، فقد دمجنا آليات بروتوكول ناغويا المتعلقة بـ التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن تسويق المنتجات
الحرجية غير الخشبية في أنشطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمنتجات الحرجية غير الخشبية في الغابون. لا تعتبر خطة العمل المرتبطة بالمحاور الاستراتيجية المختلفة شاملة، بل تقترح أنشطة رئيسية ضرورية لتحقيق النتائج المتوقعة. إن الجدول الزمني للأنشطة المحدد هو مجرد تقدير، وسيكون من الضروري عند تحديد المهام المرتبطة بالأنشطة المختلفة، وأخذ العوامل التقنية

والمالية والعشوائية في الاعتبار، أن يتم تحديده بشكل واقعي. سيتم تنفيذ خطة العمل جزئيًا من قبل الإدارة الحرجية، وبشكل خاص من قبل الهيكل المسؤول عن المنتجات الحرجية غير الخشبية؛ ومن هنا تأتي ضرورة جعل هذه الكيان وظيفيًا في أقرب وقت ممكن. سيتم دعم هذا الهيكل من قبل منظمات أخرى، حكومية أو غير حكومية، حسب مجالات اختصاصها؛ وبالتالي، فإن تنفيذ خطة العمل

سيكون مسؤولية جميع الجهات الفاعلة. يمكن أن يكون المركز الوطني مسؤولاً عن متابعة وتقييم تنفيذ هذه الخطة. وبالتالي، سيعمل كـ لجنة توجيهية . ستعتمد نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية، وخاصة خطة العمل، بشكل كبير على الالتزام السياسي من الغابون ودعم شركاء التنمية. في الواقع، سيتطلب التشغيل الفعلي للهيئات الهيكل الحكومي المسؤول عن المنتجات الحرجية غير

الخشبية والمركز الوطني توفير موارد مادية وبشرية ومالية واقعية. ستكون مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى المنتجين، التجار، السكان القرويين، إلخ أمرًا أساسيًا لنجاح هذه العملية، ولهذا السبب يجب التفكير في وسائل اتصال فعالة. تقدم المنتجات الحرجية غير الخشبية من الغابات الغابونية إمكانات بيولوجية واقتصادية اجتماعية وثقافية لا يمكن تجاهلها، والتي تستحق

الاستغلال من أجل إنتاج السلع والخدمات للسكان المحليين. تقترح خطة العمل للاستراتيجية الوطنية بشأن المنتجات الحرجية غير الخشبية طرقًا ووسائل عملية وموضوعية تسمح بتقنين هذا القطاع، وتوجيهه، وإدارة المنافع الناتجة عن الأنشطة ذات الصلة. يجب أن تؤدي مراعاة هذه الوثيقة الاستراتيجية كأداة قرار أساسية تحكم السياسة القطاعية للمنتجات الحرجية غير الخشبية، من

قبل الحكومة الغابونية، إلى بدء مساهمة ملحوظة من عمود الغابون الأخضر في تنويع الاقتصاد الأخضر الوطني خلال السنوات الخمس المقبلة.

16 المراجع   0102. ورشة الإطلاق الرسمي للمشروع في الغابون وعملية صياغة الاستراتيجية وخطة العمل وطنية لتطوير قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية في الجمهورية الغابونية.   144 . ليبرفيل من 41-51 يونيو 0102. , , 9002. إشكالية الوصول إلى الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة جدًا في الغابون.   .8   ,   , ., , ., , , , , , , الكاريت في بوركينا فاسو والخدمات المقدمة من قبل الشركاء الفنيين والماليين للجهات الفاعلة. 52 صفحة   ىلع ليفسنارف-ويي ل ال قيرطلا روحمل يداصتقالاو يعامتجالا ريثأتلا .2006 .   مدينة موندا   .4002. خطة التوافق للحفاظ وإدارة النظم البيئية الحرجية في وسط إفريقيا. ياوندي، الكاميرون. 15 صفحة   8002. توجيهات تحت إقليمية بشأن الإدارة المستدامة للمنتجات الحرجية غير الخشبية ذات الأصل النباتي في وسط إفريقيا. الفاو- . 42 صفحة. , 9002. تقرير ورشة العمل حول تقنيات الاستغلال، والتحويل، والتسويق، وإنشاء نظام معلومات أسواق المنتجات الحرجية غير الخشبية في منطقة شرق الكاميرون . المركز الفني

للغابات البلدية. 61 صفحة. . ., 9002. دراسة الفطريات في الغابات الرطبة الكثيفة التي تستهلكها السكان في شمال الغابون. أطروحة دكتوراه. الجامعة الحرة في بروكسل. 172 صفحة. . 7002. إدارة الموارد الطبيعية التي توفر المنتجات الحرجية غير الخشبية في وسط إفريقيا. قسم الغابات، 97 صفحة. القانون رقم 51 8991 الذي ينشئ ميثاق الاستثمارات: ميثاق

الغابون. . - . . 4 صفحات. . 9002. دراسة اجتماعية واقتصادية لسلاسل المنتجات الحرجية غير الخشبية: حالة أوراق المارانتا والجارسينيا ماننى في مصب الغابون. .

بلييه. 87 صفحة. , . 7002. دراسة حالات تأثير السياسات والممارسات المتعلقة بالاستثمار في الغابات. حالة الغابون. تقرير الغابون. 72

 . 7002. 893 تعزيز الأمن الغذائي من خلال الاستخدام المستدام غير الخشبية. دراسة استهلاك إيرفينجيا . مانجو بري و نجانسانغ في ياوندي وليبرفيل. الفاو. فريقيا. 92 صفحة. وزارة الاقتصاد الحرجية والمياه والصيد المكلفة بالبيئة وحماية الطبيعة 2002. دراسة جدوى حول المنتجات الحرجية غير الخشبية ذات الأصل النباتي في الغابون. التعاون الفرنسي. .

جنتار ةلاح :نوباغلا يف ةيبشخلا ريغ ةيجرحلا تاجتنملا لالغتسا .2010 . 63
وكومه. . مونبلييه. 99 صفحة , . 0102. تعزيز سلاسل المنتجات الحرجية غير الخشبية.
سالسب ةينعملا ةطسوتملاو ةريغصلا تاكرشلا تاردق زيزعتو زيفحت : 408
المنتجات الحرجية غير الخشبية في وسط إفريقيا . 31 صفحة. . 0102. مراجعة أدبية حول
الخشبية: حالة الغابون. - . 54 صفحة. . و - - .
تصنيف الفواكه البرية حسب قيمتها السوقية في الغابون. . ., .
. 3002. مساهمة في دراسة المنتجات الحرجية غير الخشبية: حالة في
طقة لاستورفيل في شمال شرق الغابون. تقرير ، 02
صفحة. بروتوكول ناغويا، أكتوبر 0102. الوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن
استخدامها المتعلقة بالاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي . الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، الأمم المتحدة، الطبعة، 2102.
باشخألل ةيعاطق ةيليغشت ةطخ .2016-2011 ةيليغشت ةطخ ةئشانلا نوباغلا ةطخ .2011 ،
والاقتصاد الحراجي، المجلد 2. الأداء،
استشارات الإدارة، مايو 1102. 21 صفحة. الجمهورية الغابونية. 3891. المرسوم رقم 6471 الذي يحدد
اختصاصات وتنظيم وزارة المياه والغابات. الجمهورية الغابونية. 3991. القانون رقم 61 39 بتاريخ 62 أغسطس 3991
المتعلق بحماية وتحسين البيئة. الجمهورية الغابونية. 1002. القانون رقم 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 الذي يحمل
القانون الحراجي في الجمهورية
الغابونية. الجمهورية الغابونية. 4002. رسالة سياسة القطاعات الغابة، الصيد، الأحياء المحمية، البيئة والتكوين.
جمهورية الغابونية. 4002. المرسوم رقم 296000 الذي يحدد شروط ممارسة حقوق الاستخدام
عرفية في مجال الغابة، والحياة البرية، والصيد. الجمهورية الغابونية. 4002. المرسوم رقم 920100
الذي ينظم استغلال وتحويل وتسويق المنتجات
أخرى غير الخشبية. الجمهورية الغابونية. 4002. المرسوم رقم 820100 الذي يحدد شروط إنشاء
الغابات المجتمعية. الجمهورية الغابونية. 5002. وزارة التخطيط وبرمجة التنمية. وثيقة استراتيجية النمو وتقليل الفقر
قلعتملا 2007 سطسغأ 27 خيراتب 2007 03 مقر نوناقلا .2007 .ةينوباغلا ةيروهمجلا .
بالحدائق الوطنية.

46 الجمهورية الغابونية. 8002. الأمر رقم 110 8002 بتاريخ 52 يوليو 8002 الذي يعدل بعض أحكام القانون
61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 الذي يحمل القانون الحراجي في الجمهورية الغابونية. الجمهورية الغابونية. 9002.
المرسوم رقم 7310 الذي يحمل احتياطي بعض الأنواع النباتية ذات الاستخدامات المتعددة من الغابة
- , ., .
اباغلا ةقطنم يف ةيبشخلا ريغ ةيجرحلا تاجتنملا قيوست .1999 . ., .
891 05 : 91-21 ., ., . 7002.
غير مرئي ولكن قابل للحياة: التعرف على الأسواق المحلية للمنتجات الحرجية غير الخشبية. مراجعة الغابات الدولية،
، ., ., ., .,
ا ليلقت يف ماهسإ ةيلصلأا ةهكافلا راجشأ نيجدت .2006 . و ،. ، .
الغابات، الأشجار، وسبل العيش 61: 53-15 . 9991. سوق المنتجات الحرجية غير الخشبية في وسط إفريقيا
في فرنسا وبلجيكا. المنتجات، الفاعلون، قنوات التوزيع والوجهات الحالية. المركز الدولي لأبحاث الغابات . 73
. ., . و . ., 9991.
المنتجات الحرجية الأخرى غير الخشبية : مكانتها في الإدارة المستدامة للغابات الكثيفة الرطبة في وسط
قيا. مشروع . الكاميرون. 301 صفحة . . 9002: الضغط البشري على المارانتا الاستغلال
الاجتماعي-الاقتصادي في منطقة ليبرفيل: حالة تأثير كمية عصي الكسافا المباعة. مذكرة نهاية الدورة ، 18
., ., .,
يغ ةيجرحلا تاجتنملل ةيداصتقلااو ةيعامتجلاا بناوجلا ليلحت .2008 . ، .. . .
يا. ، ، . 84 صفحة. ، ، . 6002. مذكرة

معلومات حول حالة قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية في وسط إفريقيا وتحليل الأولويات السياسية . 43 صفحة.